تأثير الصناعة على الملامح الاجتماعية والفيزيقية في الوسط الريفي -مصنع الاسمنت بحمام الضلعة ولاية المسيلة أنموذجا -

أ.عبد السلام سليمة /أ.د.مسعودان أحمد
جامعة سطيف /جامعة برج بوعريريج

مقدمة:

اهتمت الدراسات الحضرية بتنميط المجتمعات وتصنيفها وفق خصائصها الاجتماعية التي تتصل وتنفصل فيما بينها، حيث توصلوا إلى وضع مقاييس ثابتة لتصنيف هذه المجتمعات المحلية كطبيعة البناء الأسري السائد أو طبيعة النشاط الاقتصادي للأفراد داخل المجتمع المحلي الواحد، وأفرز هذا التصنيف نمطين من المجتمعات المحلية؛ نمط حضري وآخر غير حضري (ريفي أو بدوي)، هذه الأنماط الاجتماعية التي غالبا ما تتجاور في مناطق قريبة من بعضها البعض أو تنتمي إلى مجتمع واحد، كما يمكن أن يحدث وتتداخل هذه الأنماط الاجتماعية فيما بينها، لتعطي نمطا ثالثا يجمع بين مظاهر الحضرية والريفية هو النمط الشبه حضري ويكون هذا النوع من المجتمعات الإنسانية مرحلة وسط أثناء عملية الانتقال من النمط الريفي إلى النمط الحضري، لأن عملية التحول من المجتمع الريفي إلى المجتمع الحضري

الخالص لا تتم فجأة بل على مراحل، تحدث خلالها عملية اكتساب الخصائص والسمات بتدرج متفاوت في سرعته، وبناء على ذلك فإن المسافة الفاصلة بين النمط الريفي والنمط الحضري تختلف باختلاف مراحل التقدم الاجتماعي، الذي تختلف أسبابه وتتداخل أحياناً، كتغير النظم الاجتماعية والاقتصادية، وتغير الاتجاهات الثقافية والقيمية للأفراد داخل المجتمعات السائرة إلى التحضر.

وتعتبر الصناعة من الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي التي لعبت دورا هاما في خلق مجتمعات جديدة، أو في نمو وتطور المجتمعات والمدن، كما أنها كانت سببا في تحول بعض القرى إلى مدن، والكثير من الدراسات الأنتروبولوجية والحضرية أثبتت ذلك بارتباط تحضر المجتمعات وتطورها بطبيعة النشاط الإنساني، والمحور الرئيسي لهذه الدراسة يدور حول نفس الموضوع، أي كيف يمكن للصناعة أن تحول مجتمعا ريفيا له خصوصيته إلى مجتمع حضري بكل تعقيداته ومتطلباته، وجاءت دراستنا هذه في ستة فصول، ربطت بين المعطيات النظرية التي جمعت من الكتب والمراجع، والبيانات الميدانية، التي قمنا بجمعها من ميدان الدراسة، باستخدام أدوات وأساليب بحثية تتلاءم وطبيعة الموضوع.

I-الإشكالية:"الصناعة" و"التحضر" ظاهرتان اجتماعيتان وعمليتان متلازمتان في الوجود داخل المجتمعات الإنسانية، فالصناعة تؤدي إلى خلق تجمعات إنسانية من العمال والوافدين النازحين من الأرياف، بحثا عن عمل، والتحضر وليد الكثافات السكانية العالية في المدن، أو في المناطق الصناعية حديثة النشأة، ونقطة الاختلاف في هذا التلازم ترجع أحيانا إلى سبب ظهور كل من الصناعة والتحضر في أماكن معينة الواحدة دون الأخرى، إذ قد يمكن أن تكون هناك صناعة ولا يكون تحضر، ويحدث هذا عندما تكون مناطق إقامة العمال بعيدة عن المصانع، من خلال توفر وسائل النقل والمواصلات لتنقل العمال، الشيء الذي يسهل ذلك على العاملين في المصانع، وبالمقابل يمكن يحدث العكس كما هو الحال في العديد من المجتمعات الحضرية غير المصنعة، فتحضرها كان له أسباب أخرى غير النشاط الصناعي؛ كالمدن السياحية والتجارية والجامعية والعسكرية ...

ولكننا هنا نحاول أن نلقي الضوء على موضوع التحضر الذي ارتبط بظهور عملية التصنيع والمعروف "بالتحضر الصناعي". فالصناعة كنشاط اقتصادي إنساني كانت ولا تزال محوراً هاماً في اقتصاديات العالم والتي ينظر إليها الاقتصاديون على أنها قوة محركة للقطاعات الأخرى،

لقدرتها على ضمان معدلات نمو عالية للاقتصاد، وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي، وتنمية المجتمع في إطار مخطط تنموي عام.

فالنمط الصناعي للتحضر شأنه شأن أي نمط آخر، لم يظهر بشكل خاطف ولكنه ظهر على مراحل، ونتيجة لظروف تاريخية مهدت لظهوره وساهمت في اختفاء الأنماط الاجتماعية التقليدية؛ لأن التحضر لا يخرج عن كونه "عملية" و"نتيجة" من عمليات التغير الاجتماعي ' فهو نتيجة لانتقال سكان الريف إلى المدن بحثا عن عمل في المصانع، لما توفره هذه الأخيرة من فرص للعمل والنجاح، أو هو نتيجة لتغير النمط المعيشي لمجتمع ما بالتحول من النمط المعيشي ذو الطابع الريفي إلى نمط معيشي أكثر تحضر، فالتحضر بصرف النظر عن نمطه ليس له اتجاه واحد، وإنما هي علاقة تبادلية الاتجاه، فمثلما يؤثر النظام الاجتماعي في عملية التحضر يحدث العكس أيضاً، وللتحضر تأثير يعدل في كثير من الأحيان في مكونات النظام الاجتماعي، لأنه عملية تغير داخلي ارتبطت بتغير البناءات والنظم الاجتماعية،والنمط المعيشي الأكثر تحضراً يفرض نفسه على الأفراد ويدفعهم مع مرور الوقت إلى حياة حضرية .

وفي دراستنا هذه نسعى إلى معرفة التغيرات التي صاحبت توطين منشأة صناعية ضخمة، من بين أهم المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر،

المتمثل في مصنع الإسمنت التابع للشركة الجزائرية للإسمنت (ACC) بتكنولوجيا وإمكانيات عالية، بمجتمع محلي ريفي محافظ ذو طابع فلاحي تقليدي، المتمثل في قرية "الدبيل" المتواجدة بدائرة حمام الضلعة بولاية المسيلة، وذلك بوصف وتحليل طبيعة التغيرات الحادثة بالمنطقة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفيزيقي، باستخدام الأساليب البحثية المناسبة؛ كالملاحظة، والمقابلات الشخصية، وتحليل الوثائق، والإحصائيات والتقارير الرسمية بالمنطقة الريفية، لتحليل المتغيرات المشتركة في صياغة عملية التحضر، وتحديد أهمية كل متغير في إحداث ذلك، وإجراء المقارنة بما حدث في مناطق صناعية أخرى، وتعميم النتائج. وانطلقنا لتحقيق ذلك في المراحل الأولى للدراسة من خلال نتائج دراستنا الاستطلاعية للمنطقة، والتي كشفت عن تغيرات كبيرة وواضحة في طبيعة النشاط اليومي لسكان قرية الدبيل، والتغير الواضح على طبيعة المجال الفيزيقي الفلاحي، والاختفاء الواضح لمظاهر النشاط الفلاحي ومظاهر الفقر الاجتماعي، فالمصنع قد ساهم في امتصاص البطالة بالمنطقة وتحسن الظروف المعيشية لسكان القرية بشكل واضح .

ومن خلال هذه المعطيات التي تفرض نفسها بخلق نمط ونظام اجتماعي جديد يختلف في مضمونه عن طبيعة البناء الاجتماعي للمجتمع المحلي

الريفي، طرحنا عدة تساؤلات نهدف من خلالها معرفة لب ومستويات هذا التغير، اجتماعية كانت، اقتصادية، ثقافية أو مجالية، وتحديد أيا منها كان السبب المباشر والحقيقي في إحداث تغيرات على المستويات الأخرى.

وللوصول إلى ذلك طرحنا التساؤل التالي: كيف كان تأثير المنشأة الصناعية للإسمنت في قرية الدبيل الفلاحية وعلى أي مستوى كانت هذه التأثيرات؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي طرحنا تساؤلات فرعية تبسيطا لذلك كانت كما يلي:

- هل وجود المنشأة الصناعية للإسمنت بقرية الدبيل أدى إلى تغير الملامح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمنطقة؟
- هل تغير الملامح الفيزيقية لقرية الدبيل كان نتيجة للتغيرات الحادثة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمنطقة؟

فالصناعة لا تحدث تغييرات على طبيعة الإنتاج والعلاقات الاجتماعية. والبناء الطبقي وظهور مؤسسات اجتماعية جديدة فقط، لأن الصناعة تحدد أماكن جغرافية وايكولوجية بيئية جديدة لها تقام عليها المصانع والشركات التجارية ، مما قد يؤدي إلى تقلص الأراضي الفلاحية وتغيير ملامح الوسط الريفي، الذي ينعكس على الاتجاهات

الاجتماعية والثقافية لسكان المنطقة، لأن المجال يفرض نفسه ويساهم في تكوين أنماط معينة من العلاقات تصبح تساهم في تغيير المجال لصالحها، أي إنتاج مجالها لأن المجال هو إنتاج اجتماعي ثقافي، ولأن أفراد المجتمع يؤثرون ويتأثرون بالتغييرات الحاصلة من حولهم، وهذا ما نسعى للكشف عنه.

II- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع التي نسعى من ورائها للكشف عن تأثير الصناعة على مجتمع محلي ريفي، وذلك لما للصناعة من أهمية في تحقيق تنمية شاملة، بتحقيق أهدافها الاقتصادية، وصولاً إلى تحقيق أهداف اجتماعية، فالمخططات التنموية تكمل بعضها البعض، والدليل على ذلك أن ارتفاع العائدات من الاستثمار في مجال الصناعة، يؤدي إلى ارتفاع دخل الأفراد، وامتصاص كم هائل من البطالين، بفتح مناصب عمل جديدة، من خلال توسيع دائرة الاستثمارات الصناعية.

وبناء على ذلك فدورنا كسوسيولوجين يفرض علينا التدخل بشكل مباشر ومدروس لتوجيه عملية التحضر الاجتماعي الصناعي، وذلك بتثمين الآثار الإيجابية للصناعة على المجتمع، أو تفادي الآثار السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى انهيار هذه المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً،

والتاريخ يشهد على وجود نوع من الصناعات، أدى إلى خراب وانهيار المجتمعات كالصناعات النووية، مثلا في بعض دول العالم.

III – تحديد المفاهيم :

إن الاهتمام المتزايد بتحديد المفاهيم في نطاق العلم وبنائه النظري قد أصبح هدفا لتحقيق الوضوح الفكري، الذي يمكن الوصول إليه بالدراسة الواضحة والمدققة للمفاهيم ، باعتبارها المفاتيح المهمة لتكوين فكرة شاملة حول عموم البحث ، لذلك سوف نتناول أهم المفاهيم التي ارتكز عليها بناء هذا الموضوع .

III – 1 – تأثير :

1 – 1 – لغة : تَأَثَّرَ ، تَأَثُرًا ، أَثَرٌ منه وبه حصل فيه أَثَرٌ منه ، التَّأْثِيرْ، أَثَّرَ في أو على ، فالأثر ينشأ عن تَأْثِيرِ المؤثر، والتأثير أما يكون مادي أو معنوي .

1 – 2– اصطلاحا :

– تعريف المعجم النقدي لعلم الاجتماع :

" إن التأثير في المعنى الواسع للكلمة ،يمكن تعريفه مثل أي شكل للفعل من قبل (أ) المؤثر يمارس بطريقة فعالة على (ب) المتأثر ، ينتمي التأثير إلى فئة علاقات السلطة وأن يكون لدى (أ) تأثير كما لو كان لديه سلطة ، يعني له القدرة على تبديل فعل (ب) في اتجاه اختاره (أ

) عن قصد لأنه يعتبر التوجه الجديد لـ (ب) أكثر ملائمة لمصالحه الخاصة " .

– تعريف المعجم الفلسفي للتأثير :

التأثير عند القدماء هو ما يفيض عن الكواكب من سوائل تؤثر في مصير الناس وعند المحدثين هو فعل ظرف أو شيء أو شخص في آخر ، وقد يكون هذا التأثير متدرجاً ومتصلاً أو يكون غير متصل وغير متدرج ، والتأثير يدل على ما لبعض الناس من سلطان على أفكار غيرهم وإرادتهم أو على ما لبعضهم من نفوذ في المجتمع .

من خلال التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم التأثير نلاحظ أنه عبارة عن فعل يحدث بين طرفين أحدهم مؤثر والثاني متأثر ، حيث يتميز المؤثر بالقدرة على تغيير اتجاه المتأثر ،وقد تحتمل عملية التأثير القصد في تغيير اتجاه المتأثر بما يخدم مصالح المؤثر .

حيث نلاحظ أن المعجم الفلسفي في تحديده لطبيعة عملية التأثير فقد حدد أن التأثير قد يأخذ شكلين مختلفين ، أما أن يكون التأثير متدرجا متصلا أي يكون على مراحل بحيث تمهد كل مرحلة للمرحلة التي تأتي بعدها ، أو أن يكون غير متصل وغير متدرج أي يحدث بشكل مباشر وغير مسبوق بمراحل تمهد لحدوثه .

ونحن في دراستنا هذه نحاول أن نكشف كيف كان تأثير منشأة صناعية ضخمة ذات نشاط اقتصادي واسع باعتبارها هيكل اقتصادي واجتماعي أدى وجودها إلى ظهور خصائص جديدة لا تتماشى ولا تعكس في مضمونها خصائص الوسط الريفي .

-المفهوم الإجرائي لمفهوم التأثير :

التأثير هو الفعل الذي يحدثه (أ) المتمثل في المنشآت الصناعية للإسمنت ، بطريقة فعالة على (ب) المتمثل في وسط ريفي له خصائصه الاجتماعية ،والاقتصادية،والثقافية،ويظهر فعل التأثير من خلال ظهور خصائص اجتماعية،واقتصادية،وثقافية جديدة لا تعكس خصائص الوسط الريفي وتتماشى مع طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يفرضه وجود هذه المنشآت الصناعية الضخمة ، وتكون النتيجة النهائية لعملية التأثير، في تغير ملامح الوسط الريفي .

III – 4- الوسط الريفي :

- **لغـة** : الْوَسَطُ : ج أَوْسَاطْ ، محيط ، بيئة ، مجتمع يعيش فيه الإنسان ويتأثر به .

الرِّيفِي : رِيفْ، ج أَرْيَافْ ، مساحة من الأرض مكشوفة ومنبسطة فيها خصب ، وزرع ، قرية في الريف تطلق على ماعدا المدن وضواحيها في بلد ما الريف منطقة منعزلة .

رِيفِي : خاص بالرّيف منسوب إليه ، بساطة أهل الريف وطبيعتهم القنوعة يقال عادات ريفية .

– **اصطلاحا** : من خلال التعريفات اللغوية للوسط الريفي والمقصود بها البيئة ، أو المجتمع الريفي والذي يعبر عنه في علم الاجتماع الحضري بمصطلح المجتمع المحلي الريفي ، لذا وقبل أن نتطرق إلى تحديد المفهوم الاصطلاحي للمجتمع المحلي الريفي، يجب أن نتوقف لتحديد مفهوم المجتمع المحلي أولاً لأنه مصطلح يستعمل للدلالة على نموذج أو نمط اجتماعي معين ، ينظر إليه على أنه جزء من مجتمع أكبر ، وقد يكون المجتمع المحلي ريفي أو حضري ، وهذا ما سوف نوضحه .

المجتمع المحلي :

* **روبرت بارك** : يرى أن "المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية ".

استند (روبرت بارك) في تعريفه للمجتمع المحلي بشكل عام على الجانب الجغرافي المكاني باعتباره الإطار المادي لقيام المجتمعات : فلكل مجتمع موقع محدد يكون فيه لكل فرد مكان للإقامة والعمل والترفيه ، حيث يتوزع الأفراد على امتداد هذه الرقعة الجغرافية ونجد أن (بارك) قد تجاهل الجوانب اللامادية للمجتمع المحلي كالثقافة، وأنماط التفاعل بين الأفراد .

* **تعريف ماكيفر** : " المجتمع المحلي يشير إلى أي منطقة تسود فيها حياة مشتركة قرية أم مدينة صغيرة بحيث تتحقق لها مجموعة خصائص تجعلها متميزة عن المناطق الأخرى "

* **تعريف تالكوت بارسونز** : المجتمع المحلي " جمع أو حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة مكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية "

* **تعريف بلين ميرسر**: نجده يعرف المجتمع المحلي بأنه: " تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية ويعشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة وينتظمون في بناء اجتماعي محدد، ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم ،وكيانهم المستقل كجماعة "

من خلال تعريف كل من " ما كيفر " و " تالكوت بارسونز " و " بلين ميرسر "، نجد بأنهم ينظرون إلى المجتمع المحلي أنه مجموعة من الأفراد يقيمون،في منطقة جغرافية محددة ويتفاعلون فيما بينهم ويشتركون في ثقافة عامة منتمين إلى بناء اجتماعي واحد مما ينعكس في حياتهم اليومية ويميزهم عن باقي المجتمعات المحلية الأخرى، فالملاحظ هنا أن التعريفات السابقة قد حاولت الجمع بين أهم العناصر المكونة للمجتمع المحلي كالموقع الجغرافي، والثقافة العامة، والبناء

الاجتماعي، وأنماط التفاعل التي تميز أفراد المجتمع المحلي الواحد عن غيره .

ومن بين أهم التعريفات للمجتمع المحلي تعريف "خبراء الشؤون الاجتماعية للدول العربية "في مؤتمر القاهرة سنة 1955 المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يتميزون بطابع ثقافي مشترك بكل أو بعض الخصائص الآتية :

- بقعة جغرافية ثابتة إلى حد كبير .
- مصالح اجتماعية واقتصادية مشتركة .
- مجموعة من العادات والتقاليد والروابط والقيم الاجتماعية تستثير فيهم الشعور والإحساس بالانتماء لمجتمعهم .

حيث نلاحظ أن هذا التعريف قد تعرض إلى أهم مميزات المجتمع المحلي المتمثلة في الموقع الجغرافي و الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي تتم في ظل عادات وتقاليد تجعل البناء الاجتماعي أكثر تماسك، من خلال إحساس الأفراد بالانتماء لمجتمعهم .

* **تعريف السيد عبد العاطي السيد** : " المجتمع المحلي هو تجمع إنساني تقوم بين أعضائه روابط الاعتماد الوظيفي المتبادل ويشغل منطقة جغرافية محددة ، ويستمر خلال الزمن عن طريق " ثقافة مشتركة

تمكن الأفراد من تطوير أنساق محددة للاتصال ، والإجماع فيما بينهما، كما تيسر لهم سبل التفاعل ، وتنظيم أوجه نشاطاتهم اليومية ".

نجد في هذا التعريف إثارة لكل النقاط الأساسية لتحديد مفهوم المجتمع المحلي ،باعتباره كيان اجتماعي قائم على أساس التبادل الوظيفي بين الأفراد لتحقيق التكامل ،والاكتفاء الذاتي، والتماسك الاجتماعي؛ من خلال تنظيم العلاقات بين الناس ،وإشباع حاجاتهم حسب العادات والتقاليد والقيم المحلية ،حيث يحدث كل ذلك في إطار جغرافي محدد يعتبر هو الأساس المادي لبناء المجتمع المحلي (المجال) لأنه يمد الإنسان بالغذاء والماء .

فالمجتمع المحلي هو عبارة عن بناء ونسق اجتماعي وينظر إليه على أساس أنه بناء وديناميكية تشير إلى التفاعل وأنماط التغير .

المجتمع المحلي الريفي :

* **تعريف محمد عاطف غيث** : المجتمع المحلي الريفي، مجتمع زراعي يتميز ببساطة التكنولوجيا وبتراث ثقافي مختلف عما يوجد في المجتمع الكبير الذي يكون جزءا منه وتعتبر المجتمعات المحلية الريفية غير متمدنة ، ولكنها تقع داخل مجتمع متمدن ومنظم سياسيا ، وتكون جزءا من بنائه الاقتصادي والسياسي والديني .

* تعريف عاطف غيث للمجتمع المحلي الريفي يرتكز على البساطة وعدم التكلف في متطلبات الحياة التي تعتبر من أهم خصائص أهل الريف بثقافتهم التي تختلف على الثقافة السائدة في المجتمع المحلي الحضري والمجتمع الكبير الذي يعتبر الريف جزءا منه ويكمله من الناحية الاقتصادية من خلال التبادل في المنتجات والجانب السياسي باعتبار المجتمع الريفي هو جزء من المجتمع الكبير يخضع بدوره للنظام العام والجانب الديني لأن الريفي أكثر تمسكا من الحضري بتعاليم الدين والعادات والتقاليد ، والذي يميز هذا التعريف هو تركيزه عن الخصائص العامة للمجتمع الريفي .

* **تعريف معجم علم الاجتماع:** يعرف المجتمع الريفي بأنه مجتمع صغير منعزل أمي، متجانس يربط أعضائه إحساس قوي بالتضامن، وطرق الحياة فيه عبارة عن نسق ثقافي متلازم، والسلوك التقليدي شخصي وغير قابل للنقد ،ولا يوجد فيه تشريع ،ولا عادات ،وتجارب فردية أو تفكير من أجل هدف عقلي وتكون القرابة في هذا المجتمع وعلاقتها ونظمها هي نمط فئات الاختيار والجماعة العائلية هي وحدة العمل، وتسود فيه القدسية، كما يكون فيه الاقتصاد اقتصاد مكانة أكثر منه اقتصاد سوق ".

يستند هذا التعريف إلى الخصائص العامة التي تميز المجتمع المحلي الريفي عن المجتمع المحلي الحضري كالعزلة، والتجانس، والتضامن الاجتماعي الذي يظهر في المناسبات والظروف الخاصة للريفي، وما يميز كذلك غياب وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي والدور الفعال للأسرة التي تقوم بجميع الوظائف الاقتصادية والتربوية والأخلاقية، وكذلك طبيعة العلاقات التي تربط بين الريفيين القائمة على أساس القرابة والمصلحة المشتركة، والاعتزاز بالأصل والمكانة العائلية .

من خلال ما سبق ذكره نلاحظ أنه يمكننا أن نقدم تعريف دقيق للمجتمع المحلي الريفي ،إذا تمكنا من جمع خصائصه وترتيبها بدقة.

* **المفهوم الإجرائي للمجتمع المحلي الريفي** : المجتمع المحلي الريفي هو جزء من المجتمع الكبير، له خصائصه التي تميزه عن المجتمع المحلي الحضري كالموقع الجغرافي بأراضيه الفلاحية وصغر حجمه وعزلته بعيدا عن المراكز الحضرية يفتقر إلى التكنولوجيا ووسائل الاتصال والمواصلات ، يتميز أفراده بالبساطة والتجانس والتضامن الاجتماعي والثقافة المشتركة تحكمهم العادات والتقاليد وارتباطهم بالأرض وامتهانهم للفلاحة كنشاط اقتصادي.

من خلال عرض خصائص المجتمع الريفي نجسد الصورة الحقيقية لهذا المجتمع الذي نريد أن نعرف كيف يمكن للصناعة أن تغير من ملامحه بامتهان الريفيين لأنشطة غير فلاحية أو بجلب الصناعة لمظاهره الحضرية كفك العزلة عن هذا المجتمع البسيط وما يترتب على ذلك من تغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لسكان المنطقة .

IV-أهداف الدراسة:

تتنوع أهداف الدراسات بين أهداف نظرية وعملية، وتتضمن هذه الدراسة أهدافا عامة، وأهدافا عملية، تمثلت في ما يلي:

1-الهدف العام: توضيح ما إذا كانت للصناعة كظاهرة حضرية اجتماعية من التأثير على مجتمع له خصوصية، من حيث طبيعة بنائه الاجتماعي، ووظائف وحداته البنائية ،التي تجعله متميز عن غيره من المجتمعات الأخرى، لتجعل منه نمط اجتماعي جديد تكون الصناعة فيه هي المحور،و أساس بقائه واستمراره كنشاط اقتصادي إنساني.

2-أهداف عملية:

- الكشف عن طبيعة تأثير الصناعة على الملامح الاجتماعية ،والاقتصادية ،والثقافية لمجتمع محلي ريفي له خصائصه الاجتماعية، والاقتصادية ،والثقافية .

- الكشف عن تأثير الصناعة على الملامح الفيزيقية للمجتمع المحلي الريفي لمجرد وجودها في مجاله الجغرافي.
- توضيح ما إذا كان للتغير في الجوانب الاجتماعية للحياة في المجتمع المحلي الريفي من تأثير على تغير الملامح الفيزيقية لنفس المجتمع.

V-الفرضيات:

V-1-الفرضية العامة:

يؤدي وجود المنشأة الصناعية بالوسط الريفي إلى تغير الملامح الاجتماعية ،والاقتصادية والثقافية ،والفيزيقية له.

V-2-الفرضية الفرعية الأولى:

يؤدي وجود المنشأة الصناعية بالوسط الريفي إلى تغير الملامح الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمجتمع القرية.

V-3-الفرضية الفرعية الثانية :

قد يؤدي تغير الملامح الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية للوسط الريفي إلى تغير ملامحه الفيزيقية بظهور استخدامات جديدة للمجال الفلاحي في غير الأنشطة الفلاحية.

VI-مجال الدراسة

-المجال المكاني والبشري للدراسة :يتمثل المجال المكاني للدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية للأسمنت ACC وقرية الدبيل المتواجدة على مستوى بلدية حمام الضلعة بولاية المسيلة، فالجزائرية للأسمنت ACC التي تعتبر من أول وأكبر الشركات الخاصة في هذا النوع من الصناعة وأكبر مشاريع الاستثمار الأجنبي في الجزائر ، الذي جمع بين الجزائرية للأسمنت ACC وشركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة OCI لإنجاز هذا المشروع الضخم على مساحة 1200.000 م ² بغلاف مالي يقدر 450 مليون دولار ، ابتداء من سنة 2000 تاريخ بداية تنفيذ المشروع ، الذي يمكن تصنيفه من بين أكبر وأحدث مصانع الإسمنت على المستوى العالمي، من حيث تكنولوجيا العلية واحترام المعايير العالمية للحفاظ على البيئة بغلاف مالي قدره 10 مليون دولار تكلفة معدات .

تقع الشركة الجزائرية للأسمنت في القسم الشمالي من ولاية المسيلة بالتحديد بلدية حمام الضلعة التي تبعد عن مقر الولاية بحوالي 25 كلم²، حيث ربط المصنع شرقا بالطريق الوطني رقم 60 الذي يربط المسيلة بحمام الضلعة ، وذلك بإنشاء طريق جديد بطول 4 كلم شاملا جسر طوله 60 متر يعبر واد الدبيل ويساعد على ربط التجمعات السكانية

المنعزلة بالمنطقة، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، وقد تم إنجاز طريق أخر يربط المصنع بالطريق الوطني رقم 45 الرابط بين ولاية المسيلة وولاية برج بوعريريج على طول 12 كلم ² شاملا عدة جسور ليسمح بتسهيل النقل الثقيل وتفادي منطقة وسط المدينة والتخفيف من تكلفة نقل الإسمنت للمناطق المجاورة ، حيث أصبح للمصنع موقع استراتيجي من ناحية التكامل الصناعي بين مختلف القطاعات الصناعية المتواجدة بالولاية ، وعلى المستوى الوطني، حيث ساهم المصنع في تغطية 20 % من احتياجات السوق الوطني و 40 % من احتياجات السوق الجهوية المتمثلة في ولايات الوسط والجنوب ، كما تعتمد الشركة الجزائرية للأسمنت في تسويق صادراتها على ميناء بجاية الذي يبعد عنها بحوالي 220 كلم وإجمالي عدد مناصب العمل المباشرة وغير المباشرة حاليا يقدر بـ 1517 منصب عمل .

والجزء الثاني من المجال المكاني للدراسة هو قرية الدبيل ، عبارة عن منطقة ريفية ذات طابع فلاحي رعوي تقع على بعد 3كلم² من بلدية حمام الضلعة بالقرب من مصنع الاسمنت ACC .

يحدها شمالا : بلدية حمام الضلعة. جنوبا : الذكارة . شرقا : بلدية الحمادية التابعة لولاية برج بوعريريج .غربا : قرية البعط .

تقدر مساحتها بـ 2490 هكتار، أغلب أراضيها فلاحية تستعمل لزراعة القمح والشعير وبعض المحاصيل الموسمية تعرف مؤجرا حركة كبيرة في مجال استصلاح الأراضي البور عن طريق عملية زرع أشجار الزيتون التي لا تتطلب رعاية كبيرة وأمطار نظرا لنقص الإمكانيات الفلاحية وقلة مياه الأمطار وافتقار المنطقة للسدود لتوفير مياه السقي .

يمر بالمنطقة الطريق الوطني رقم 60 ليربطها بولاية المسيلة والطريق الوطني رقم 45 الذي يربطها بولاية برج بوعريريج التي تبعد عنها بحوالي 45 كلم تقريبا .

تعاني قرية الدبيل من قلة وسائل النقل والغياب الكلي للطرقات المعبدة داخل القرية ، وكذلك عدم وجود جسر يسهل انتقال سكان المنطقة عبر واد الدبيل .

يبلغ عدد سكان القرية حسب تصريحات الأمين العام لبلدية حمام الضلعة بناءا عن إحصائيات أفريل 2009 حوالي 910 نسمة يبلغ عدد الذكور 459 وعدد الإناث 451 ، ويبلغ عدد الأسر في القرية 153 أسرة ، ويبلغ عدد المساكن 169 مسكن منها 147 أهلة بالسكان و22 منها مهجورة يمتهن أغلبية سكان المنطقة الأعمال الفلاحية والبناء وبعض الأعمال الحرفية في المراحل السابقة ، إلا أن أغلبية سكان القرية يعملون حاليا بمصنع الاسمنت في مناصب عمل مختلفة .

كما يتوفر بقرية الدبيل عدة مرافق اجتماعية ، منها عيادة طبية ، فرع بلدي ، وكالة بريدية ، مدرسة ابتدائية ، مسجد ، وملعب رياضي تم إنجازه مؤخرا في إطار المشاريع التنمية الاجتماعية بالقرى .

كما تعاني قرية الدبيل من عدة مشاكل منها :

- نقص مياه الشرب .
- عدم وجود قنوات للصرف الصحي .
- افتقارها للغاز الطبيعي برغم مرور أنبوب الغاز الذي يمول مصنع الاسمنت بالقرب من قرية الدبيل .

VII-منهجية البحث .

نظرا لطبيعة الموضوع ،فالمنهج الأكثر ملائمة لموضوع بحثنا الذي يدور حول دراسة تأثير الصناعة على مجتمع محلي ريفي هو المنهج الوصفي باعتباره المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة وتصويرها كمياوكيفيا، وذلك عن طريق جمع المعلومات النظرية والبيانات الميدانية،عن المشكلة موضوع البحث، فالمنهج الوصفي يعمل على وصف،وتشخيص موقف معين أو مجال اهتمام، بصدق ودلالة ،وانطلقنا في ذلك من كون مجال الدراسة ينصب على تشخيص تأثير الصناعة على طبيعة الحياة الاجتماعية في مجتمع محلي ريفي ، بوصف ميدان الدراسة وصف دقيق ،من خلال ما تمكنا من جمعه من معلومات أثناء

قيامنا بجولات استطلاعية، وملاحظة التغيرات الحادثة بالمنطقة،خاصة ما تعلق منها بالملامح الفيزيقية لقرية الدبيل ،فوجود المصنع بالمنطقة أعطى للمجال الفيزيقي الفلاحي بعدا اقتصادي صناعي أكثر منه فلاحي ،مما نتج عنه تغيرا واضح للمظهر الفيزيقي العام للمنطقة الريفية ذات الطابع الفلاحي الرعوي ، هذه التغيرات التي تنطوي بداخلها على تغيرات أخرى على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ،من خلال تغير طبيعة العلاقات الاجتماعية ، والنشاط المهني لسكان القرية ،وظهور أنماط استهلاكية وثقافية جديدة لا تتماشى وخصوصية المجتمع المحلي الريفي، وانعكاس كل ذلك على طبيعة ونمط معيشة سكان القرية.

اعتمادنا على المنهج الوصفي لأنه الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل هذه التغيرات، لما يتيحه من وسائل بحثية وتقنيات منهجية تمكننا من الوصول إلى جمع وتحليل أكبر قدر ممكن من المعطيات حول الموضوع، وللكشف عن الأسباب الحقيقية لهذه التغيرات من خلال دراسة الخصائص الجغرافية والتاريخية لهذا المجتمع، إضافة إلى دراسة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعمليات الاجتماعية أي فحص سلوك واتجاهات الأفراد في صورتها الطبيعية في إطار السياق الكلي للتفاعل الاجتماعي الناتج عن تأثير الصناعة كظاهرة حضرية على مجتمع محلي ريفي .

VIII – أدوات جمع البيانات :

للقيام بدراستنا الميدانية فقد تمت الاستعانة بمجموعة من الأدوات مكملة لبعضها البعض في جمع البيانات الميدانية وهي كما يلي :

1- الملاحظة :الملاحظة الدقيقة وبدون مشاركة وهي من أهم وسائل جمع البيانات الميدانية، ومن أهم الأدوات المنهجية في بحث أي ظاهرة تقريبا فهناك بعض أنماط الفعل الاجتماعي لا يمكن فهمها فهما حقيقيا إلا من خلال مشاهدتها مشاهدة حقيقية بمعنى رؤيتها رؤية العيان " ، والملاحظة كوسيلة بحثية، تتمتع بفوائد كثيرة لا تتمتع بها الوسائل الأخرى لجمع المعلومات فهي تعطي المجال للباحث أن يلاحظ الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث ، وتمكنه من ملاحظة سلوك وعلاقات وتفاعلات المبحوثين والاطلاع على أنماط وأساليب معيشتهم والمشكلات الحياتية التي يتعرضون إليها " لذلك اعتمدنا على تقنية الملاحظة لرصد الأتي :

– اتجاه التوسعات العمرانية ، ونمط العمران . – الأراضي الفلاحية التي تم استصلاحها حديثا .

– مساحات الأراضي الفلاحية المزروعة . – الطرقات التي تم شقها .

– الجسور التي تم إنشاءها لتسهيل النقل والمواصلات .

– المرافق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تم انجازها .

– المظاهر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة حاليا في الوسط الريفي .

2–المقابلـة :تم استعمال تقنية المقابلة في مختلف مراحل البحث ، حيث كانت مع المسؤولين وأفراد العينة قبل توزيع الاستمارة.

3–استمارة الاستبيان :

وهي من الوسائل المسهلة للتعامل مع المبحوثين والمبنية تساؤلاتها على أساس محاور وفرضيات الدراسة والممكن الإجابة عليها بشكل كلي واضح ودقيق " لأنها الوسيلة الأساسية للاتصال بين الباحث والمبحوث وتحتوي على مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالها ننتظر من المبحوثين معلومة "

4– الوثائق والسجلات الإدارية :

تعتبر الوثائق والسجلات الإدارية إحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات حيث يرجع إليها الباحث لجمع معلومات حول موضوع بحثه ، أو حول بعض محاور البحث .

والوثائق المراد الإطلاع عليها في دراستنا هذه متمثلة في :

– المخططات والخرائط القديمة والجديدة الخاصة بمنطقة الدبيل، لتوضيح طبيعة واتجاه التوسع العمراني على حساب المجال ألفلاحي بعد إنشاء مصنع الاسمنت .

– أما السجلات الإدارية سوف نطلع عليها لمعرفة عدد الأفراد أو العائلات المستفيدة من الدعم المادي الذي يقدم للسكان لإنجاز سكناته الخاصة في إطار مشاريع البناء الذاتي ، أو لإنجاز مرافق خدماتية كما يمكننا الإطلاع كذلك على تراخيص البناء إن وجدت.

5– الإحصائيات والتقارير الرسمية :

وتستخدم هذه الأداة لجمع المعلومات وبيانات لا يمكن جمعها عن طريق الملاحظة والمقابلة حيث تكون المعلومات التي تجمع عن طريق الإحصائيات والتقارير الرسمية مكملة وشارحة في بعض الأحيان للبيانات التي تم جمعها بواسطة الأدوات الأخرى ، وأهم الإحصائيات التي يعتمد عليها في هذه الدراسة التعدادات السكانية والتقارير الرسمية المعللة لذلك .

6– الوسائل الإحصائية المستخدمة :

استخدمنا الجداول كوسيلة إحصائية مما سهل علينا تسجيل نتائج استمارة الاستبيان في جميع الأسئلة وحساب

– النسب المئوية: وفق قاعدة النسب المئوية، وتمثيلها في دوائر نسبية.

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد التكرارات} \times 100}{\text{عدد أفراد العينة}}$$

الدوائر النسبية.

- المدرجات التكرارية.

IX-مجتمع الدراسة.

وفق أهداف الدراسة، ومن أجل اختبار الفرضيات التي تمت صياغتها كإجابة عن التساؤلات التي أثارتها الإشكالية ، فأن مجتمع الدراسة يتمثل في مجموع عمال مصنع الإسمنت (A C C) بحمام الضلعة وبالتحديد العمال المقيمين بقرية الدبيل المجاورة لهذا المصنع ، ونظرا لصعوبة الاتصال بالعمال أفراد عينة هذه الدراسة في أماكن عملهم فقد تم الاتصال بأغلبية العمال داخل القرية مكان إقامتهم وذلك لتوفير الجو المناسب لإجراء المقابلة .

والمميز هنا أن مجتمع الدراسة محيط اجتماعي مباشر هو مجتمع المصنع، والمكون من:1517 عاملا موزعين على عدة قطاعات تمثل مراحل الإنتاج.

ومحيط اجتماعي غير مباشر هو مجتمع القرية، الذي يقدر عدد سكانها 910 نسمة، يقدر عدد العاملين في المصنع 89 عاملا في شكل عمالة مباشرة وغير مباشرة، باعتباره المجال الذي تظهر فيه التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحياة العمال في بيئتهم الاجتماعية .

X- طريقة اختيار العينة :بعد عملية الإحصاء العددي لمفردات العينة توصلنا إلى أن عدد الأفراد العاملين في مصنع الأسمنت والمقيمين بشكل دائم في منطقة الدبيل هم 89 فردا، موزعين على تخصصات ومناصب عمل مختلفة، وبناء على ذلك فأن عينة بحثنا سوف تشمل كل مفردات مجتمع البحث ، أي سوف تكون عينة مسحية لصغر حجم مجتمع البحث .

طبيعة العمالة	مباشرة	غير مباشرة	المجموع	النسبة المئوية
عدد العمال	18	71	89	100%

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أفراد عينة البحث ينقسمون إلى فئتين في شكل عمالة مباشرة وهم مجموع العمال المقيمين بقرية الدبيل التابعين بشكل مباشر إلى إدارة المصنع والمقدر عددهم بـ 18 عاملا ، وعمالة غير مباشرة هم مجموع العمال المقيمين بقرية الدبيل التابعين لشركات خاصة التي تعمل على توفير العمالة اللازمة لسير المصنع والمقدر عددهم بـ 71 عاملا .

وبعد تحديد طبيعة العمالة في المصنع بالنسبة لإفراد عينة البحث فأن هذه العينة تمثل نسبة 5.87 % من إجمالي عدد العمال في مصنع الإسمنت المقدرة بـ 1517 عامل في شكل عمالة مباشرة وغير مباشرة ، والتي تم حسابها وفق قاعدة النسب المئوية كمايلي:

نسبة عينة البحث من إجمالي عدد عمال مصنع الإسمنت = $\frac{89 \times 100}{1517}$ = %5.87

كما تمثل عينة البحث نسبة 9.78 % من إجمالي سكان قرية الدبيل المقدرة بـ 910 نسنة وتم حسابها وفق قاعدة النسب المئوية .

نسبة عينة البحث من إجمالي عدد سكان قرية الدبيل = $\frac{89 \times 100}{910}$ = %9.78

يقدر عدد سكان منطقة الدبيل ميدان الدراسة الذكور، من هم في سن العمالة 230 فرد ، وتمثل عينة البحث نسبة (38.70 %) من إجمالي عدد السكان الذكور من هم في سن العمالة أكثر من 19 سنة .

نسبة عينة البحث من إجمالي عدد سكان قرية الدبيل الذكور من هم في سن العمالة = $\frac{89 \times 100}{230}$ = %38.70

XI-خصائص العينة:

الجدول 01 : المبحوثين حسب السن والحالة الاجتماعية .

الحالة الاجتماعية / السن	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
أقل من 20سنة	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
من 20 إلى 30	40	44.94	05	05.62	/	/	/	/	45	50.56
من 31 إلى 40	02	02.25	25	28.18	/	/	/	/	27	30.43
من 41 إلى 50	/	/	16	17.98	/	/	/	/	16	17.98
50 فأكثر	/	/	01	01.12	/	/	/	/	01	01.12
المجموع	42	47.19	47	52.81	/	/	/	/	89	100

تبرز الجداول من 01 إلى 05 أهم المميزات الخاصة بأفراد العينة من حيث الجنس ، والسن ، والحالة الاجتماعية ، وعدد الأولاد ، والمستوى التعليمي ، وطبيعة منصب العمل في المصنع ، والمهنة السابقة للمبحوثين ، والأقدمية المهنية في المصنع، وسوف نتناول المعطيات الواردة في الجداول بالتحليل والشرح لإبراز أهم خصائص هذه العينة .

من خلال نتائج الدراسة الميدانية فقد اقتصر العمل في المصنع ميدان الدراسة على فئة الذكور دون الإناث من سكان قرية الدبيل ، بنسبة 100% وهذه المعطيات الميدانية تعكس خاصية مهمة من خصوصيات المجتمع المحلي الريفي المحافظ الذي لا يسمح بعمل المرأة خارج البيت لأن وظيفتها في الحياة هي الإنجاب وتربية الأبناء والقيام بالأعمال المنزلية والمساعدة في الأعمال الفلاحية ومن حالفهن الحظ وأكملن تعليمهن لا يسمح لهن بالعمل في غير مجال التعليم ، والصحة وكذلك

يمكن إرجاع سبب الغياب الكلي للمرأة العاملة في المصنع من سكان القرية إلى طبيعة وتوقيت العمل الذي لا يتناسب نهائيا وطبيعة المرأة، لأنه قائم على نظام الورديات ونظرا لانخفاض المستوى التعليمي لا يسمح لهن بالالتحاق للعمل في الإدارة أو في الأقسام الأخرى التي تتطلب مستوى علمي عالي ومتوسط ، كما يبررز الجدول رقم (01) تباين الفئات العمرية للمبحوثين وحالتهم الاجتماعية حيث أن نسبة 50.56 %من إجمالي أفراد العينة ينتمون إلى الفئة العمرية الأقل من 30 سنة والملاحظ على هذه الفئة العمرية ارتفاع نسبة العزوبة حيث تمثل 44.94 % من إجمالي أفراد العينة وتمثل نسبة من هم أقل من 40 سنة 30.43 %بلغت نسبة المتزوجين في هذه الفئة 28.18% من إجمال لأفراد العينة ومن بين أهم النتائج الغياب الكلي للمطلقين والأرامل بين أفراد العينة حيث يمكننا إرجاع غياب الطلاق بين أفراد العينة إلى عدة أسباب منها طبيعة المجتمع الريفي الذي لا يسمح بفكرة الطلاق نهائيا إلا في الحالات النادرة، كما أن أغلبية المبحوثين أفراد العينة أزواج جدد ويمكننا كذلك إرجاع سبب غياب الأرامل من المبحوثين إلى صغر سنهم أين تقل نسب الإصابة بالأمراض المزمنة أحيانا كما يمكننا تفسير ارتفاع نسبة العزوبة بين أفراد العينة الأقل من ثلاثين سنة إلى الظروف الاجتماعية والمادية للمبحوثين التي لا تسمح لهم بالزواج في سن مبكرة

لعدم قدرتهم على تحمل تكاليف الزواج وتلبية احتياجات الأسرة بعد الزواج لانخفاض دخل الأفراد بسبب معاناتهم من البطالة قبل العمل في المصنع وقلة الدخل وهذا ما سوف نوضحه في الجداول المقبلة .

الجدول 02: المبحوثين حسب الحالة العائلية وعدد الأولاد .

الحالة العائلية / عدد الأولاد	أعزب		متزوج		مطلق		أرمل		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
بدون أولاد	/	/	04	8.51	/	/	/	/	04	08.51
طفل واحد	/	/	14	29.78	/	/	/	/	14	29.78
من 02 – 03	/	/	12	25.54	/	/	/	/	12	25.54
من 04 – 05	/	/	12	25.54	/	/	/	/	12	25.54
من 06 - 08	/	/	05	10.63	/	/	/	/	05	10.63
المجموع	/	/	47	100	/	/	/	/	47	100

ويوضح الجدول رقم (2) الحالة الاجتماعية للمبحوثين وعدد الأولاد في كل أسرة والملاحظ هنا أن 08.51 % من إجمالي أفراد العينة المتزوجين الذين يمثلون 52.81 % كما موضح في الجدول رقم (1) هم بدون أطفال و نسبة 29.78 % من إجمالي أفراد العينة أباء لطفل واحد كما تمثل نسبة 25.54 % آباء لأقل من ثلاثة أطفال ونفس النسبة لمن هم آباء لأقل من (5) أطفال ونسبة 10.63 % من إجمالي أفراد العينة هم أبناء لأقل من 8 أطفال .

من خلال هذه البيانات نلاحظ قلة عدد الأطفال في أسر المبحوثين وهذه الميزة لا تتماشى وخصائص المجتمع المحلي الريفي الذي يميل لكثرة الإنجاب ، فالأسرة الريفية معروفة بكبر حجمها وكثرة الأولاد بها ، على اعتبار أن كثرة الإنجاب عزوة وقوة ولأن الأسرة الريفية تنظر للأبناء على أنهم قوة اقتصادية ومصدر للدخل أكثر من أنهم باب للتكلفة، إضافة إلى عملهم في الفلاحة مستقبلاً ويحافظ على إرث الأجداد مستقبلا واستمرار العائلة مما يدفع الريفي إلى الزواج المبكر وتعدد الزوجات أحيانا ألا إن هذه المعطيات لا تتماشى والنتائج الموضحة في الجدول .

فالوضع العائلي من حيث الحجم يعكس صورة مادية اجتماعية لعائلات المبحوثين في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة وزيادة المتطلبات الأسرية وتبعا لزيادة عدد أفرادها تنخفض درجة إشباع كل الاحتياجات بالشكل المطلوب خاصة بين أسر المبحوثين ضعيفة الدخل ، فحجم الأسرة يتحكم في درجة المصاريف وهذه المتطلبات تستلزم ارتفاع الدخل وثباته في شكل راتب شهري، وهذا ما سوف نوضحه في الجداول المقبلة المتعلقة بكفاية الدخل لدى المبحوثين .

الجدول 03: المبحوثين حسب المستوى التعليمي ومنصب العمل في المصنع .

المستوى التعليمي منصب العمل الحالي)	أمي		يقرأ ويكتب		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عون بسيط	6	06.74	13	14.6	36	40.4	17	19.1	02	2.25	74	83.15
عون تحكم	/	/	02	2.25	05	5.62	03	3.37	/	/	10	11.24
إطار متوسط	/	/	01	1.12	02	2.25	01	1.12	01	1.12	05	05.61
إطار سامي	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	6	06.74	16	17.9	43	48.3	21	23.5	03	03.3	89	100

– وضح الجدول رقم (03) توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي وطبيعة منصب العمل في المصنع ، حيث نلاحظ تفاوت في المستويات التعليمية للمبحوثين فنسبة الأمية تمثل 06.74% من إجمالي أفراد العينة تقابلها نسبة 03.37 % من إجمالي أفراد العينة لهم مستوى جامعي وهي أقل النسب الممثلة في الجدول رقم 03 نسبة من لم يدخل نهائيا إلى المدرسة ونسبة من وصل إلى التعليم الجامعي إلا أن أعلى نسبة هنا 48.33 % من إجمالي أفراد العينة مستواهم متوسط ، ويرجع هذا التفاوت الكبير في النسب لعدم اهتمام الريفيين بالتعليم، لأن ذلك لا يدخل ضمن أهداف العائلة وتنظيمها لحياتها العامة فأغلبية من حالفهم الحظ للدخول إلى المدارس ، يتوقفون في مراحل مبكرة للتعليم كالمرحلة الابتدائية أو المتوسطة خاصة إذا كانت المدرسة بعيدة عن مكان الإقامة ويرجع ذلك لعدم تمكن الأولياء من توفير الاحتياجات اللازمة، فأغلبية

أبناء المنطقة يلجئون للعمل في أوقات الفراغ والعطل الأسبوعية والموسمية حيث يقومون ببعض الأعمال الفلاحية أو بيع المنتجات، مثل بيع التين الشوكي في الصيف على الطرقات ، وذلك لتوفير مصاريف المدرسة مما ينعكس على مستوى تحصيلهم الدراسي ورسوبهم في الامتحانات ثم خروجهم نهائيا من المدرسة والأقلية فقط هم من أكملوا دراستهم وهذا ما تثبته البيانات الموضحة في الجدول .

والملاحظ على الجدول رقم 03 أن أغلبية أفراد العينة يشغلون مناصب عمل بسيطة بنسبة 83.14 % تختلف مستوياتهم التعليمية من أمي إلى جامعي ونسبة 11.24 % يشغلون مناصب عمل كعون تحكم، أو إطار متوسط بنسبة 05.61 % من إجمالي أفراد العينة ، حيث تمثل نسبة من لديهم مستوى جامعي العاملين كإطار متوسط 1.12 % من إجمالي أفراد العينة ، ونسبة 02.25 % من إجمالي أفراد العينة لديهم مستوى جامعي يشغلون منصب عمل عون بسيط في المصنع ، أين نستنتج بأن عملية توزيع مناصب العمل في المصنع لا تخضع للمستوى التعليمي للأفراد فقط ، فهنالك الأقدمية المهنية لبعض العمال والبيروقراطية والمحسوبية في أغلب الحالات .

الجدول 04 : المبحوثين حسب الأقدمية المهنية في منصب العمل.

الاقدمية المهنية (سنة) منصبالعمل الحالي	أقل من سنة		من 1- 3 سنة		من 4 – 6 سنة		أكثر من 7سنوات		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
عون بسيط	07	07.87	32	35.95	20	22.47	15	16.85	74	83.15
عون تحكم	/	/	03	03.37	04	04.49	03	03.37	10	11.24
إطار متوسط	/	/	01	01.12	04	04.49	/	/	05	05.61
إطار سامي	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	07	07.87	36	40.45	28	31.46	18	20.22	89	100

يوضح الجدول رقم 04 الأقدمية المهنية للمبحوثين في مناصب عملهم ، حيث نلاحظ أن الأقدمية المهنية لـ 16.85 % من إجمالي أفراد العينة العاملين كأعوان بسطاء في المصنع تقدر بأكثر من سبع سنوات وهم عبارة عن عمال في المصنع منذ المراحل الأولى لإنجازه أين كان عبارة عن محاجر لاستخراج المادة الخام ونسبة 22.47 % من إجمالي أفراد العينة أعوان تحكم بسطاء أقدميتهم المهنية أقل من 5 سنوات، أي الدخول إلى المصنع مع بداية عمل أول خط لإنتاج الإسمنت ، وأعلى نسبة هنا هي 35.95 % من إجمالي أفراد العينة أعوان بسطاء أقدميتهم المهنية حوالي ثلاث سنوات بداية الإنتاج الفعلي لخط الإنتاج الثاني التي تم فتحه في جوان 2005 وتوفير عدد كبير من مناصب العمل كما نلاحظ 03.37 % من إجمالي أفراد العينة أعوان التحكم، أقدميتهم المهنية أكثر من سبع سنوات، وهم عبارة عن عمال بسطاء تم ترقيتهم

وحصولهم على مناصب أحسن مع بداية نشاط المصنع وفي الغالب هم رؤساء فرق على مجموعات العمال البسطاء الموزعين على أقسام الإنتاج في المصنع .

الجدول 05: المبحوثين حسب المستوى التعليمي والمهنة السابقة (قبل الالتحاق بالمصنع) .

المستوى التعليمي / المهنة السابقة	أمي		يقرأ ويكتب		متوسط		ثانوي		جامعي		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
متمدرس	/	/	/	/	10	11.2	5	05.62	2	2.25	17	19.1
بطال	02	02.25	02	2.25	08	8.99	6	06.74	/	/	18	20.2
فلاح	01	01.12	01	1.12	03	3.37	1	01.12	/	/	06	06.7
بناء	01	01.12	/	/	02	2.25	/	/	/	/	03	03.3
تاجر	/	/	/	/	/	/	1	01.12	/	/	01	1.12
عامل يومي	02	02.25	11	11.2	20	22.4	4	04.49	/	/	37	41.5
أعمال أخرى	/	/	02	2.25	/	/	4	04.49	1	1.12	07	7.87
المجموع	06	06.74	16	17.9	43	48.3	21	23.59	3	3.37	89	100

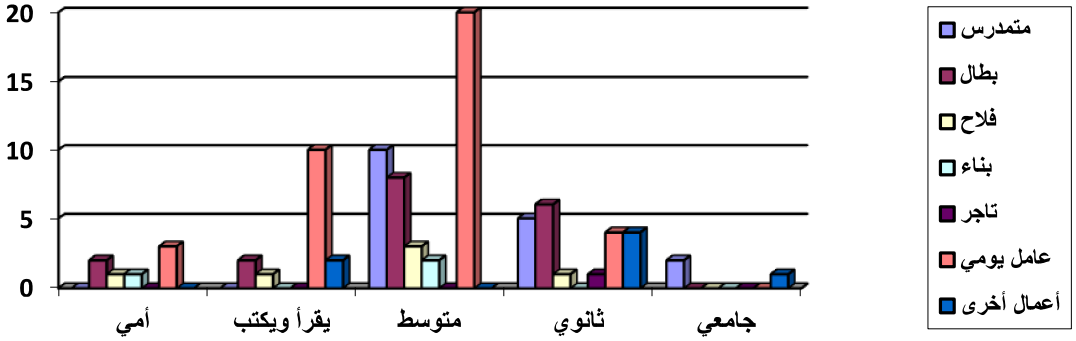

يبرز الجدول رقم 05 بيانات عن المستوى التعليمي للمبحوثين ومهنهم قبل الالتحاق بالعمل في مصنع الاسمنت، حيث تمثل نسبة العمال باليومية 41.57 % من إجمالي أفراد العينة تتفاوت مستوياتهم التعليمية من الأمي إلى الجامعي بنسب مختلفة، وذلك بحثا عن فرصة لتحسين الدخل وتجاوز مشكل البطالة وتوفير متطلبات العيش لهم ولأسرهم ، بينما نسبة من كانوا متمدرسين والتحقوا مباشرة بالحياة العملية في المصنع 19.10% من إجمالي أفراد العينة ممن كانوا يدرسون في المرحلة المتوسطة والثانوية والجامعية وما يفسر التحاقهم بالعمل هو الهروب من هاجس البطالة الذي ينتظرهم عند باب المدرسة والثانوية والجامعة لاختصار المشوار المهني المجهول بالنسبة إليهم ، بينما نلاحظ أن 20.22 % من إجمالي أفراد العينة قد كانوا في حالة بطالة ، مما يتثبت فعليا أن مصنع الاسمنت بحمام الضلعة قد ساهم في التخفيف من حدة البطالة في المنطقة بتوفير مناصب لفئة البطالين إلا

أن 06.74 % من إجمالي أفراد العينة قد كانوا يعملون في مجال الفلاحة اختلف المستوى التعليمي لهذه الفئة من أمي إلى مستوى ثانوي أي أن أفراد عينة البحث ليست يد عاملة فلاحية بنسبة كبيرة فأغلبيتهم آمتهن أعمال أخرى غير الأعمال الفلاحية كالبناء بنسبة 03.37 % والتجارة بنسبة 1.12 % وانخفاض نسبة من أمتهن التجارة يرجع إلى نقص الإمكانيات المادية التي يتطلبها العمل في هدا المجال مع وجود نسبة 07.87 %من إجمالي أفراد العينة لم تكن لهم مهن ثابتة ،والملاحظة العامة أن أغلب المبحوثين كانوا يمتهنون مهن بسيطة تتناسب ومستواهم التعليمي وظروفهم الاقتصادية لتحسين ظروفهم المادية ومساعدة أسرهم .

XIIالخصائص الاجتماعية لقرية الدبيل :

نحاول في هذا الجزء من الدراسة الميدانية الكشف عن توجهات المبحوثين الاجتماعية بعد امتهانهم للعمل الصناعي.

كل هذه المعطيات سوف نحاول توضيحها من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية الموضحة في الجداول الموالية .

الجدول رقم 06: المبحوثين المتزوجين حسب إقامتهم مع العائلة الكبيرة.

الفئات	ت	%
نعم	13	27.66
لا	34	72.34
المجموع	47	100

الجدول رقم 07 : المبحوثين العزاب حسب ميلهم للإقامة مع العائلة الكبيرة بعد الزواج .

الفئات	ت	%
نعم	29	69.05
لا	13	30.95
المجموع	42	100

يمثل كل من الجدول رقم **06** و **07** توزيع المبحوثين المتزوجين من حيث إقامتهم مع العائلة الكبيرة، وبين الجدول رقم **07** توزيع المبحوثين العزاب حسب ميلهم للإقامة مع العائلة الكبيرة في المستقبل بعد الزواج والملاحظ هنا أن **72.34%** من إجمالي أفراد العينة المتزوجين منفصلين عن العائلة الكبيرة الممتدة، أي أن أغلبية أسر المبحوثين المتزوجين عبارة عن أسر نووية تتميز بصغر حجمها، نظرا لقلة عدد الأولاد داخل هذه الأسر، كما هو موضح في الجدول رقم 02، مما يوضح سيادة نمط الأسرة النووية بين فئة المبحوثين المتزوجين .

ويقابل هذه النسبة **69.05%** من إجمالي أفراد العينة العزاب يصرحون بعدم ميلهم إلى فكرة الانفصال عن العائلة الكبيرة بعد الزواج ويمكننا أن نفسر ذلك بأن أغلبية الأسر الريفية تتكفل بمصاريف الزواج بالنسبة للأبناء واعتبار ذلك من حقوق الأبناء عليهم، وتوفير السكن الملائم وتجهيزه بكل الضروريات في المراحل الأولى من الزواج ، لأن نقص الإمكانيات المادية يمنع الأبناء (الأزواج الجدد) من الانفصال عن العائلة الكبيرة مباشرة بعد الزواج ، لأن العائلة هي السند المادي والمعنوي لهم في بداية حياتهم، والذي يفسر من ناحية أخرى ارتفاع نسبة المبحوثين المتزوجين المنفصلين عن العائلة الكبيرة، والذي غالبا ما يكون سببه تحسن الظروف المادية للمبحوثين ، أو تفاديا للمشاكل الأسرية، كما يمكن أن يكون السبب هو البحث عن نوع من الحرية والخصوصية، والملاحظ هنا أن المبحوثين المنفصلين عن العائلة الكبيرة، تكون عملية انفصالهم مرحلية، فمكان الإقامة الأول بعد الانفصال يكون جزء من بيت العائلة يعاد تجهيزه، بحيث يصبح في شكل منزل منفصل وهذا ما توضحه الصور المرفقة لأن مشكل الإمكانيات المادية يكون دائما هو السبب في بقاء الأبناء بالقرب من العائلة الكبيرة إلا في بعض الحالات أين ينفصل الأبناء نهائيا خاصة من استفادوا من دعم البناء الذاتي من طرف البلدية لحل مشكل السكن

في المنطقة، فالسبب الحقيقي لميل العزاب لبقائهم مع العائلة الكبيرة مادي بحت، وهذا ما سوف نوضحه من خلال نتائج الجدول رقم (08)

الجدول رقم 08: المبحوثين العزاب حسب ميلهم للإقامة مع العائلة الكبيرة وطريقة اختيار زوجة المستقبل .

الميل للإقامة مع العائلة الكبيرة اختيار زوجة المستقبل	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الأهل والأقارب	13	30.95	02	04.76	15	35.71
الاختيار الشخصي	16	38.09	11	26.19	27	64.29
المجموع	29	69.04	13	30.96	42	100

يوضح الجدول رقم 08 توزيع المبحوثين حسب ميلهم للإقامة مع العائلة الكبيرة وطريقة اختيارهم لزوجة المستقبل ، حيث نلاحظ من خلال النتائج البارزة في الجدول أن نسبة 64.29 % من إجمالي أفراد العينة العزاب يميلون إلى فكرة الاختيار الشخصي للزوجة وفي نفس الفئة نلاحظ أن نسبة 38.09 % منهم لا يملون إلى فكرة الانفصال عن العائلة الكبيرة، يقابل هذه النسب 35.71 % من إجمالي أفراد العينة العزاب يصرحون بأن عملية اختيار الزوجة في المستقبل سوف تترك الاختيار للأهل والأقارب ونسبة 30.95 % منهم لا يميلون إلى فكرة الانفصال عن العائلة بعد الزواج ، وهذه النتائج تثبت ما سبق ذكره في تحليل الجدول رقم 07 لأن فكرة الإقامة مع العائلة الكبيرة لم تعد بهدف الحفاظ على امتدادها، بل يخضع لمعطيات أخرى مادية أكثر منها معنوية، والدليل

على ذلك هو ميل العزاب إلى فكرة الاختيار الشخصي للزوجة، وهذا يعبر عن نوع من الحرية في الحياة لم يكن مسموح به في الأسرة الريفية، أين يخضع كل أفراد العائلة لكبيرها الذي يعتبر هو المفكر والمقرر في مثل هذه المواضيع، نلاحظ أن المبحوث يفكر في البقاء مع العائلة لأن الإمكانيات لا تسمح باستقلاليته في بداية حياته الزوجية إلا انه يرفض تدخل الأهل لاختيار زوجة المستقبل لأن هذه حياته ولا يقبل أن تفرض عليه رغبة الآخرين حتى إن كان أمه أو أبوه ، وهذا ما صرح به أغلبية المبحوثين العزاب عند طرح هذا السؤال ، وهذا ما يؤكد الفقدان الجزئي للأسرة الريفية لسلطتها على الأبناء في عملية اتخاذ القرارات خاصة في موضوع الزواج ،و النتائج الموضحة في الجدول رقم (**09**) تدعم هذه النتيجة.

الجدول رقم 09 : المبحوثين حسب ميلهم لفكرة الزواج بالمرأة العاملة .

الفئات	ت	%
أوافق بشدة	19	21.35
أوافق	27	30.34
محايد	09	10.11
غير موافق	21	23.60
غير موافق بشدة	13	14.61
المجموع	89	100

يوضح الجدول رقم (09) ميل المبحوثين لفكرة الزواج بالمرأة العاملة، حيث نلاحظ أن نسبة من يوافقون على الفكرة بشدة تمثل 21.35% يدعمها نسب الموافقين على الفكرة 30.34% من إجمالي أفراد العينة، فالمرأة العاملة سند لزوجها ولعائلتها في الحياة من خلال التعاون لتسهيل الحياة وتوفير المتطلبات، ولأن المرأة العاملة أكثر وعيا وإحساسا بالمسؤولية، لأنها على دراية بصعوبة الحصول على لقمة العيش في الوقت الراهن، وهذا ما يعكس ارتفاع درجة الوعي لدى المبحوثين برغم تمسكهم بالعادات والتقاليد إلى درجة كبيرة ويقابل هذه النسب 23.60 % غير موافقين عن الفكرة و 14.61 % يرفضون الفكرة بشدة لأن المرأة مكانها البيت وإنجاب الأولاد ورعاية الزوج وخروج المرأة للعمل تقليل لقيمة الزوج وإهانة في حقه لأنه هو المسؤول على توفير متطلبات العيش ، والمعروف أن المجتمعات الريفية تعتمد على المرأة بشكل كبير في الأعمال الفلاحية، فهي تساعد زوجها في الزرع والحصاد ورعاية المزروعات وتربية الحيوانات المنزلية والإشراف على شؤون المنزل . فعمل المرأة في الريف ليس بالأمر الجديد عليها، بل يعتبر من أساسيات اقتصاد الأسرة. إلا أن المعطيات اليوم قد اختلفت أين أصبحت المرأة تساعد زوجها براتبها وليس بعملها في الفلاحة، وهذا ما يرفضه المبحوثين، فعمل المرأة يساوي بين الطرفين ويقلل من الاحترام ويجعل

المرأة أكثر تحررا، لأنها تصبح غير خاضعة لزوجها فهي مستقلة ماديا ، كانت هذه بعض تصريحات المبحوثين غير الموافقين على الفكرة لتبرير رفضهم .

الجدول رقم 10 : المبحوثين حسب توجهاتهم للتنظيم النسل وعدد الأطفال المناسب داخل الاسرة

ضرورة تنظيم النسل / عدد الأطفال المناسب	ضروري		غير ضروري		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عدم الإنجاب	/	/	/	/	/	/
طفل واحد	04	04.49	/	/	04	04.49
من 2 – 3 أطفال	72	80.90	04	04.49	76	85.39
من 5 – 7 أطفال	7	7.87	02	02.25	09	10.11
8 أطفال فأكثر	/	/	/	/	/	/
المجموع	83	93.26	06	06.74	89	100

يبرز الجدول رقم (10) توجهات المبحوثين لموضوع تنظيم النسل، وما هو العدد المناسب للأطفال لكل أسرة ، حيث نلاحظ من خلال نتائج الجدول أن نسبة 93.26 % من إجمالي أفراد العينة يؤيدون فكرة تنظيم النسل داخل الأسرة، ونسبة 80.90 % من إجمال أفراد العينة يرون بأن العدد المناسب للأطفال يكون أقل من ثلاثة أطفال داخل الأسرة الواحدة ، ويقابل هذه النسب 06.74 % يرون بأن تنظيم النسل غير ضروري و 04.49 % من إجمالي أفراد العينة غير مؤيدين لفكرة تنظيم النسل

يرون بأن عدد الأطفال المناسب يجب أن لا يتعدى أو يقل عن ثلاثة أطفال داخل الأسرة، حيث يرى أغلبية أفراد العينة ضرورة تنظيم النسل ، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها الظروف المادية لا تسمح بكثرة الإنجاب لكي يتمكن الآباء من توفير الظروف الملائمة لحياة كريمة للأبناء هذا من ناحية ومن ناحية أخرى للحفاظ على صحة الأم، فتربية الأبناء أمر صعب في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة، إلا أن توجه المبحوثين لتنظيم النسل في القرية لا يتناسب وخصوصية المجتمع الريفي الذي ينظر إلى كثرة الإنجاب نعمة لا يجب على الفرد الاعتراض عليها لأن رزق الأبناء على الله ، كما أن كثرة الإنجاب غزوة واستمرار للعائلة الكبيرة الممتدة ، وهي الفكرة الغالبة في الأوساط الريفية، أين يغيب الوعي والتخطيط للحياة، وكذلك نظرا لجهل أغلبية الريفيين للتعاليم الدينية التي تدعوا الإنسان إلى استخدام العقل والتفكير واتخاذ الإنسان، لما يراه في مصلحته وحفاظا على صحة الأم، ويتناسب والإمكانيات الاقتصادية للأسرة ، وللحفاظ على الأبناء ورعايتهم كما يجب ، وتنظيم النسل توجه اجتماعي جديد في الوسط الريفي سوف تكون له نتائج اجتماعية تؤدي إلى تغير ملامح الوسط الريفي، من حيث نمط الأسرة وحجمها؛ أين أصبحت السيادة لنمط الأسرة النواة صغيرة الحجم ، وهذا تأكيدا لما ورد في الجدول رقم (02) .

بالإضافة إلى تغير توجه الريفي عامل المصنع نحو فكرة كثرة الإنجاب نلاحظ هنالك تغير على مستوى تفضيلات الإنجاب من حيث الجنس (ذكور، إناث)، فالريفي يميل إلى إنجاب الذكور لأن الابن هو الذي سوف يضمن استمرار العائلة ويحافظ على بقاء اسمها .

الجدول رقم 11: المبحوثين حسب تفضيلات الإنجاب .

الفئات	ت	%
ذكور	10	11.24
إناث	01	01.12
معا	78	87.64
المجموع	89	100

حيث نلاحظ أن نسبة 87.64 % من إجمالي أفراد العينة لا يفرقون بين إنجاب الذكور أو الإناث، لأن الأبناء نعمة وأن التفرقة بين الجنسين فكرة رجعية لا أساس لها في الوقت الراهن ، فالبنت أصبحت مثل الولد من حيث القدرة على النجاح وتحقيق الذات في المجتمع إذا ما توفرت لها الظروف الملائمة، وأن لها من الحقوق مثل الرجل تماما، ويمكنها أن ترفع اسم العائلة إذا ما كان لها مجال للنجاح والتفوق بناء على ذلك ليس هنالك فرق بين إنجاب الذكور أو الإناث، وكانت هذه التعليقات رأي أغلبية المبحوثين . وبناء على ذلك ليس هنالك فرق بين إنجاب الذكور والإناث إذا ما أتيحت الفرصة للبنت وأخذت نصيبها من التعليم والتربية.

الجدول رقم 12: المبحوثين من حيث أسلوب الضبط الاجتماعي في حل المشكلات الخاصة .

الفئات	ت	%
كبير العائلة	32	35.96
بمفردي	35	39.33
الإخوة	22	24.72
المجموع	89	100

الجدول رقم 13: توزيع المبحوثين من حيث أسلوب الضبط الاجتماعي و التدخل لحل المشكلات داخل القرية .

الفئات	ت	%
كبير القرية	24	26.97
الإمام	15	16.85
الجهات الرسمية	50	56.10
المجموع	89	100

تبرز نتائج الجدولان (12) ، (13) أساليب الضبط الاجتماعي السائدة حاليا داخل أسرة المبحوث، وداخل قريته، أين نلاحظ أن نسبة 39.33% من إجمالي أفراد العينة يتحملون المسؤولية التامة في حل مشكلاتهم الخاصة ونسبة 35.96 % يرجعون إلى كبير العائلة، و24.72 % يرجعون إلى الإخوة، وغالبا ما يكون تدخل الإخوة ،وكبير العائلة على مستويات أقل ،في استشارتهم أو إعلامهم بالقرارات، ويمكننا إرجاع السبب في تناقص أساليب الضبط التقليدي داخل الأسرة الريفية إلى

الاستقلالية المادية للمبحوثين التي فتحت أمامهم المجال، في حرية اتخاذ القرار، وتحمل المسؤولية

كما يوضح الجدول رقم (20) بيانات عن توجهات المبحوثين لحل المشكلات الجماعية داخل القرية ،أين نلاحظ أن نسبة 56.10 % من إجمالي أفراد العينة يرون بأن اللجوء إلى الجهات الرسمية أصبح هو الملاذ الوحيد لحل المشكلات العالقة بين سكان القرية خاصة ما تعلق منها بملكية الأراضي، والعقارات، والميراث أين أصبح الابن يطالب بحقوقه من الأب عن طريق العدالة ولتفادي هذه المشكلات أصبح هنالك توجه جديد لدى كبار القرية المالكين للأراضي والعقارات حيث اصبح الأب يقوم بتقسيم الميراث على أبنائه وهو لا يزال حي يرزق تفادياً للخلافات بعد وفاته .

بينما نجد 26.97 % من أفراد العينة يرون بأن الرجوع إلى كبير المنطقة لا يزال الطريقة المفضلة لحل المشكلات،

و (16.85) يرجعون إلى إمام المسجد باعتباره محل ثقة الجميع وكلمته مسموعة في القرية .

فمن خلال النتائج التي أبرزها أخر أثبت الغياب الجزئي لأساليب الضبط غير

الرسمية (التقليدية) التي تميز الوسط الريفي، وذلك بالرجوع إلى كبير المنطقة للفصل في المشكلات الخاصة بالقرية، وكذلك استشارته قبل اتخاذ قرارات التي تتعلق بمصلحة الأفراد ،والجماعة ككل داخل القرية وطلب الحماية أحيانا .

نستخلص من نتائج الجدولين (12 ، (13) الغياب الجزئي لأساليب الضبط الاجتماعي التقليدي داخل الأسرة وامتداد غياب فعالية أساليب الضبط الاجتماعي التقليدي داخل القرية ، ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقا إلى سبب واحد هو استقلالية الأفراد المعنوية والمادية، وزيادة وعيهم بحقوقهم مما يتطلب اللجوء إلى الجهات الرسمية، لضمان حصولهم عليها أو اعتمادهم على أنفسهم لحل مشكلاتهم الخاصة، وهذا ما يدل على فقدان الأسرة الريفية جزئيا لسلطتها على أبنائها، وتحرر الأبناء من قيود الأسرة ماديا ومعنويا ، الشيء الذي ساهم بشكل واضح في زيادة قدرتهم على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية .

الجدول رقم 14 : المبحوثين من حيث ميلهم للهجرة من قرية الدبيل .

الفئات	ت	%
دائما	30	33.71
أحيانا	16	17.98
نادرا	01	01.12
أبدا	42	47.19
المجموع	89	100

يوضح الجدول رقم (14) ميل المبحوثين لفكرة الهجرة من قرية الدبيل، حيث نلاحظ أن نسبة 33.71 % من إجمالي أفراد العينة يفكرون بالهجرة من القرية، وذلك للبحث عن فرصة أحسن للعمل والعيش بعيدا عن القرية والولاية ككل ، يقابل هذه النسبة 47.19 % من إجمالي أفراد العينة لا يفكرون نهائيا في هذه الفكرة، لأنهم لا يستطعون العيش بعيدا عن الأهل والأصدقاء ، بالرغم من صعوبة العيش في القرية، ونقص الإمكانيات خاصة وسائل النقل ،وتعتبر هذه النتيجة من أهم مميزات الريفيين الذين لا يتألقمون بسرعة مع الحياة في المدن، فأغلبية أفراد العينة كانوا يعملون خارج القرية قبل التحاقهم بالمصنع، ولكنهم لا يستطيعون العيش لمدة طويلة بعيدا عن القرية، لأنها مسقط رؤوسهم، ويمكن أن تكون الظروف المادية سببا في دفع الريفي إلى الهجرة، كما يمكن أن تكون السبب في بقائه، فهناك من هاجر بعد تحسن ظروفه المادية، وهناك من تمسك أكثر بالبقاء في القرية، وهناك من دفعته الحاجة للعمل والظروف المادية الصعبة للهجرة من القرية، كما هناك من كانت ظروفه الصعبة حائلا دون ذلك لأنه لا يستطيع المخاطرة وترك نفسه للظروف بعيدا عن أهله، إذا كان لدينا فرصة للعمل هنا والنجاح لماذا الهجرة كان هذا تعليق المبحوثين عند طرح السؤال .

والجدول الموالي يوضح بعض المهن التي يميل المبحوثين للعمل فيها، كمجال آخر للنجاح بعيدا عن العمل في المصنع، لأنه يحد من الطموح ودخله قليل لا يتماشى والطموحات المادية لشباب المنطقة .

XIII- الآثار الاقتصادية للتصنيع على قرية الدبيل :

إن أفهم الآثار التي تخلفها الصناعة على المجتمع بالدرجة الأولى تظهر في القضاء على البطالة من جهة وارتفاع الدخل من جهة أخرى ، سوف نحاول الكشف عن تأثير ذلك على الحياة الاقتصادية للريفي عامل المصنع.

الجدول رقم 15: المبحوثين حسب منصب العمل وقيمة الدخل الشهري .

طبيعة منصب العمل الدخل الشهري	عون بسيط		عون تحكم		إطار متوسط		اطار سامي		المجموع	
أقل من 10.000	4	4.49							4	4.4
من 10.000 إلى 20.000	6	4.16	1	1.12					7	5.2
من 21.000 إلى 30.000	4	4.49	3	3.37					7	7.8
من 31.000 إلى 40.000			4	4.49					4	4.4
من 41.000 فأكثر			2	2.25	5	5.62			7	7.86
المجموع	4	3.14	0	1.23	5	5.62			9	00

الجدول رقم 16: المبحوثين حسب حجم ساعات العمل اليومي.

الفئات	ت	%
أقل من 06 ساعات	01	01.12
6 -8 ساعات	74	83.14
8 – 12 ساعات	14	15.73
المجموع	89	100

الجدول رقم 17: المبحوثين من حيث الاستفادة من المنح والعلاوات.

الفئات	ت	%
دائما	30	33.71
أحيانا	08	08.99
نادرا	01	01.12
أبدا	50	56.18
المجموع	89	100

يبين الجدولان (15) – (16) قيمة الدخل الشهري لكل منصب عمل وحجم ساعات العمل اليومي حيث يوضح الجدول (15) أن نسبة 75.20 % من إجمالي أفراد العينة لا يتجاوز دخلهم الشهري قيمة عشرين ألف دينار جزائري ويوضح الجدول رقم (16) أن نسبة 83.14 % من إجمالي أفراد العينة يعملون حوالي 08 ساعات يوميا، وتمثل هذه النسبة في الجدول (15) فئة العمال البسطاء التي تمثل أغلبية أفراد العينة، ويقابل هذه النسب 7.86% من إجمالي أفراد العينة يتجاوز

دخلهم الشهري أربعين ألف دينار جزائري وتمثل هذه الفئة فئة أعوان التحكم والإطارات المتوسطة العاملين في المصنع .

كما نلاحظ أن نسبة 04.49 % من إجمالي أفراد العينة يتقاضون حوالي ثلاثين ألف دينار جزائري يعملون كعمال بسطاء لأنهم يعملون أكثر من الحجم العادي لساعات العمل اليومي (ساعات إضافية) لتحسين الدخل الشهري وهم في الغالب أرباب أسر كبيرة أو شباب مقبلين على الزواج أو مشروع بناء منزل ، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (16) وجود نسبة 15.73 % يعملون حوالي 12 ساعة يوميا .

ونستخلص من نتائج الجدول رقم (15) والجدول (16) أن أفراد العينة يمكن توزيعهم على فئات من حيث طبيعة منصب العمل والدخل الشهري إذ يمكن تمييز فئتين من العمال البسطاء ذوي الدخل المتوسط ، وهي تمثل أغلبية أفراد العينة ، وفئة ذوي الدخل العالي وهي فئة أعوان التحكم والإطارات المتوسطة ، وحجم ساعات العمل للفئتين يقدر بـ 08 ساعات في اليوم إلا في الحالات الاستثنائية لمن أراد العمل لساعات اضافية، وذلك بعدم استفادته من ساعات وأيام الراحة وحتى العطل السنوية .

ويوضح الجدول رقم (17) أن 56.18 % من إجمالي أفراد العينة لا يستفيدون نهائيا من المنح والعلاوات لأنهم عبارة عن عمال بسطاء في شكل عمالة غير مباشرة ليس لديهم نفس حقوق العمال المباشرين

التابعين لإدارة مصنع الإسمنت ونسبة 33.71 % فقط من إجمالي أفراد العينة يستفيدون من المنح والعلاوات وهم في الغالب يمثلون فئة أعوان التحكم والإطارات المتوسطة التابعين للإدارة المصنع في شكل عمالة مباشرة ، لديهم كل الحقوق والامتيازات وفئة أخرى من العمال أرباب الأسر يستفيدون من بعض المنح العائلية الخاصة بالأولاد ويتوقف ذلك غالبا على الامتيازات التي توفرها بعض الشركات المتعاقدة مع إدارة المصنع لتوفير العمالة الغير مباشرة لأن أغلبية المقاولين أصحاب الشركات لا يمنحون العمال أي امتيازات أو منح ما يفسر كذلك انخفاض دخل العمال البسطاء .

الجدول رقم 18: المبحوثين من حيث تحسن ظروفهم المادية بعد الالتحاق بالمصنع .

الفئات	ت	%
تحسنت تماما	10	11.24
تحسنت	51	57.30
لم تتحسن	15	16.85
لم تتحسن تماما	13	14.61
المجموع	89	100

يوضح الجدول رقم (18) أن نسبة 57.30 % من إجمالي أفراد العينة قد تحسنت ظروفهم المعيشية بعد التحاقهم بالمصنع فقد أصبح لديهم منصب عمل ودخل شهري ثابت يمكن من خلاله أن يحقق الريفي عامل

المصنع بعض أحلامه البسيطة المتمثلة في امتلاك منزل وتجهيزه ولو بعد مدة .

حيث نلاحظ أن نسبة 11.24 % من إجمالي أفراد العينة قد تحسنت ظروفهم المعيشية تماما نظرا لارتفاع دخلهم الشهري بحيث أصبحوا يدخرون من راتبهم الشهري ويستثمرون مدخراتهم في أنشطة أخرى وفئة قليلة فقط صرحت بأن أوضاعها المادية لم تتحسن 16.85 % من إجمالي أفراد العينة بينما 14.61 % صرحوا بأن أو ضعاهم المهنية لم تتحسن تماما وهم في الغالب أرباب أسر كبيرة الحجم أو من العمال ذوي الدخل الضعيف كما وضحنا سابقا ، إلا أن المبحوثين يصرحون بأنهم أحسن من ذي قبل من الناحية المادية فالمصنع قد ساهم بشكل كبير في حل مشكل البطالة

IXV- الآثار الثقافية للتصنيع على قرية الدبيل :

من بين أهم الآثار الثقافية التي خلفها العمل في المصنع على الريفيين أفراد العينة توجهاتهم الجديدة من حيث رغبتهم في رفع مستواهم التعليمي وهذا ما سنوضحه فيمايلي :

الجدول 19: المبحوثين حسب منصب العمل الحالي

والرغبة في رفع المستوى التعليمي للمبحوث .

الرغبة في المستوى التعليمي منصب العمل الحالي	نعم		لا		المجموع	
	ت	%		%	ت	%
عون بسيط	51	5 7.30	3	2 5.84	7 4	8 3.15
عون تحكم	06	0 6.74	4	0 4.49	1 0	1 1.24
إطار متوسط	04	0 4.49	1	0 1.12	0 5	0 5.52
إطار سامي	/	/			/	/
المجموع	61	6 8.54	8	3 1.46	8 9	1 00

حيث يوضح الجدول (19) نسبة 57.30 % من إجمالي أفراد العينة، يرغبون في رفع مستواهم التعليمي، وتمثل هذه النسبة فئة العمال البسطاء، لأنهم يرون بأن رفع مستواهم التعليمي سوف يساعدهم في الحصول على مناصب عمل أحسن وترقيتهم ، كما تمثل نسبة 25.84 % من إجمالي أفراد العينة من نفس فئة العمال البسطاء لا يرغبون في رفع مستواهم التعليمي، وحجتهم في ذلك بأن الوقت لا يسمح، وأن الأوان

قد فات، ولم يبق لهم المجال سوى للعمل من أجل لقمة العيش ، وكذا مناصب عملهم حاليا لا تتطلب مستوى تعليمي عالي .

والملاحظ على نفس الجدول أن فئة أعوان التحكم تمثل نسبة 11.24 % من إجمالي أفراد العينة، نجد من بينهم 06.74 % يرغبون في رفع مستواهم التعليمي، لأن ذلك أمر مهم ويسرع في عملية الترقية، وارتفاع دخلهم الشهري، كما أن التعليم يمنح العامل قيمة من نوع آخر بين زملائه الأقل منه، من حيث المستوى التعليمي حسب تصريحات المبحوثين ، ونفس المعطيات نجدها عند فئة عمال الإطارات المتوسطة، حيث تمثل نسبة 04.49 % من إجمالي أفراد العينة يرغبون في رفع مستواهم التعليمي لنفس السبب .

الجدول رقم 20: المبحوثين من حيث تصورهم لمستقبل الأرض الفلاحية في قرية الدبيل

الفئات	ت	%
مستقبل زاهر	19	21.35
لا مستقبل	60	67.42
مستقبل مجهول	10	11.24
المجموع	89	100

بينما يوضح الجدول رقم (20) تصورات المبحوثين لمستقبل الأرض الفلاحية في المنطقة .مما يؤكد نتائج. وهذا ما توضحه النتائج البارزة في الجدول (20)، حيث أن 67.42% من إجمالي أفراد العيينة يرون

بأن الأرض الفلاحية في قرية الدبيل ليس لها مستقبل للأسباب السابقة الذكر، إضافة إلى التلوث الذي أحدثه وجود المصنع على المنطقة، مما قد يعيق ويؤثر في المستقبل على المردود الفلاحي .

ونجد 21.35% من إجمالي أفراد العينة يرون أن مستقبل الأرض مستقبل زاهر، وهي نظرة تفاؤل، لأن تحسن الظروف المادية للأفراد سوف ينعكس على الفلاحة بامتلاكهم الإمكانيات المادية للقيام بذلك، بينما 11.24% من إجمالي أفراد العينة يرون أن مستقبل الأرض الفلاحية في قرية الدبيل مجهول، ويرجع ذلك لتغير توجه سكان المنطقة في طريقة استغلالهم لهذه الأرض، فهناك من يزرعها وإمكانياته لا تكفي لذلك، وهناك من يقوم بإنشاء سكنات ويفقدها قيمتها من حيث أنها أرض فلاحية، وهناك من يقوم ببيعها أو تجزئتها، كل هذه المعطيات مجتمعة تجعل مصير الأرض الفلاحية والفلاحة مجهولا.

فالقيمة التي يعيرها الريفي للأرض نابع من اهتمامه بها، باعتبارها مصدر رزقه، إلا أن اهتمام سكان قرية الدبيل بالأرض اليوم قد أخذ اتجاه آخرا بعيدا عن مجال الفلاحة، بل أصبحت بمثابة سلعة استهلاكية تخضع لقانون العرض والطلب، من حيث استغلالها في مجالات أخرى بعيدة عن الفلاحة، كالسكن والتجارة والإيجار، وهذا ما وضحته الصور الفوتوغرافية السابقة.

XV-النتيجة العامة :

1-حدوث تغير في نمط كثير من الأسر داخل القرية، حيث وجدت الأسر النواة نتيجة لتفكك عدد كبير من الأسر الممتدة، كما لوحظ رغبة عدد كبير من الشباب المقبل على الزواج في مسكن مستقل إن سمحت الظروف المادية، هذه النتيجة تشير إلى نوع من التحول من نمط الأسرة الممتدة المميزة في الأساس للمجتمع الريفي، هذا مع ملاحظة وجود عدد من الأسر الممتدة التي ترتبط معا في المأكل والمشرب وتفصل في وقت النوم فقط، ولكنها في تناقص مستمر يوما بعد يوم.
والملاحظ كذلك ميل الشباب لفكرة الزواج المبكر، والزواج بالمرأة العاملة وهو توجه جديد لسكان المنطقة.

2-يعتبر الحجم الصغير للأسرة أحد المحكات التي تشير إلى تبني قيم وأفكار حضرية، حيث لوحظ انخفاض حجم الأسرة في القرية، خاصة بين المتعلمين، بل ورغبة الكثير منهم في إنجاب طفلين أو ثلاثة على الأكثر، حيث يشير ذلك إلى ربط الإنجاب بالدخل والظروف الاقتصادية، كما توجد كذلك الأسرةَ كبيرة الحجم بالقرية التي يتراوح عدد أبنائها بين خمسة وسبعة أبناء، وذلك لعدة أسباب منها كثرة الإنجاب تجلب الرزق، والأبناء عزوة، وحفاظا على بقاء واستمرار العائلة، مع عدم التمييز بين إنجاب الذكور والإناث، أي أن تبني الريفي عامل

المصنع لقيم حضرية جديدة تمثلت في توجهه إلى تنظيم النسل، لا ينفي وجود من يرفض هذه الفكرة.

3-حدوث تغيرات كبيرة فيما يخص نضرة الريفي عامل المصنع لمكانة المرأة في القرية وتمثلت هذه التغيرات في ما يلي: التأكيد على فكرة تعليم الإناث، وعدم التمييز بين الذكور والإناث من حيث التربية والتعليم.

4-تغيرت نظرة الريفي للمرأة العاملة، حيث كان عمل المرأة فكرة مرفوضة في الوسط الريفي، لكن حاليا لوحظ توجه الكثير من الريفيين لتأييد فكرة عمل المرأة ورغبتهم في الزواج من نساء عاملات لأن الظروف المادية دفعت بهم إلى ذلك، إضافة إلى أن المرأة العاملة أكثر إحساسا بالمسؤولية، مما يسمح بإشراكها في اتخاذ القرارات العائلية.

5-تغير كبير في أسلوب المعاملة داخل الأسرة بين الآباء والأبناء، فبعد ما كان يعتمد على القسر والضغط وتنفيذ الأوامر، أصبحت المعاملات تقوم على أساس اللين والإقناع، وارتبط التغير في العلاقات الأسرية بالغياب الجزئي,والمرحلي لأساليب الضبط الاجتماعي التقليدي داخل القرية؛ نتيجة لاستقلالية الأفراد المادية والمعنوية وحريتهم في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية، وزيادة وعي الأفراد لحماية وحفظ حقوقهم باللجوء إلى الأجهزة الرسمية عند أي مشكل.

6-نظرا لظروف العمل لوحظ تغير على مستوى العلاقات القرابية، حيث اشتكى الكثيرون من عدم وجود الوقت الكافي للقيام بالواجبات التي كانوا يقومون بها من قبل، كزيارة الأقارب والجيران وتواصلهم معهم، هذا بالرغم من استمرار صور وأشكال التماسك الأخرى، خاصة في المناسبات كالأفراح والمآتم وغيرها، باعتبار ذلك واجب ومن باب التضامن مع سكان القرية.

7- أثبتنا ميدانيا عدم ميل سكان المنطقة للهجرة من القرية برغم ظروفهم الصعبة، ويرجع ذلك لتمسكهم بالأرض من جهة والخوف من الإقامة في المناطق الحضرية من جهة أخرى، نظرا لما يسمعه الريفي من صعوبات العيش في الأوساط الحضرية، ولأنهم يرغبون في تربة أبنائهم على العادات والقيم الاجتماعية التي نشأ عليها آباؤهم وأجدادهم.

8-ترتب على تغير النشاط المهني للريفيين بعملهم في المصنع بأجر ثابت ولساعات محددة يوميا انتعاش اقتصادي لسكان المنطقة، نتج عنه تحولات اجتماعية وثقافية، وبروز علاقة وثيقة بين الجوانب الاجتماعية المتحولة والمجال الفيزيقي، على اعتبار هذا الأخير (المجال الفيزيقي) الإطار المادي العاكس للتحولات الاجتماعية التي تمثلت في ما يلي:

تحسن وثبات الدخل الشهري لعمال المصنع، والقضاء الكلي على البطالة في المنطقة، أدى إلى تحسن الظروف المعيشية، وتغير بعض القيم الاستهلاكية في القرية، بتوجه الكثيرين لشراء السلع الكمالية، وامتلاك الأجهزة الكهرومنزلية بكل أنواعها، حيث أثبتت الملاحظة الميدانية عدم التفريق بين منزل في المدينة ومنزل في القرية ميدان الدراسة، من حيث التجهيزات المنزلية بكل أنواعها، أين أصبح الريفي عامل المصنع يشتكي من قلة وعدم كفاية الدخل نظرا لهذه التغيرات في مستوى النمط المعيشي.

ميل أصحاب المدخرات في القرية إلى استثمارها في مجال البناء أو شراء الأراضي الفلاحية وغير الفلاحية، مما أثر سلبا على المجال الفلاحي باستغلاله استغلالا فاحشا، وتقليص الأراضي الفلاحية بغزو الإسمنت عليه، إضافة إلى ما تطلبه إنشاء المصنع من استهلاك كبير للمجال على حساب الأراضي الفلاحية، كالطرق ومراكز تقديم الخدمات ولو بشكل بسيط وبطريقة عشوائية وغير مخططة، كمرحلة أولى لوجود هذا النوع من الخدمات، مما أدى إلى تغير الملامح الفيزيقية للمجال الفلاحي في المنطقة، خاصة بعد التوسعات التي سوف تتم مستقبلا للنشاط الصناعي الخاصة بصناعات استخراجية أخرى.

التغير الكلي للنمط العمراني الريفي، أين كان المنزل أو الدار انعكاسا واضحا للحياة الريفية ومعبرا عن النمط المعيشي البسيط والمقومات الاجتماعية التي تعكس شخصية الريفي، وظهور نمط عمراني حضري تمثل في سكن الطوابق وشبه عمارات، تعكس ميل الريفي إلى السكن في المنزل الفخم، الذي تتوفر فيه كل المرافق الضرورية للحياة المترفة، إضافة إلى ميلهم لامتلاك أحسن أنواع السيارات للتباهي والمفاخرة، وهي خاصية جديدة ودخيلة على المجتمع الريفي.

ولتلبية هذه المتطلبات أصبح لدى الريفي عامل المصنع ميل أكبر للقيام بأنشطة اقتصادية أخرى لتحسين دخلهم وتحقيق طموحاتهم، وأهم هذه الأنشطة التجارة، حيث لوحظ أن النشاط الاقتصادي للمصنع قد فتح أمام سكان المنطقة آفاقا جديدة للتجارة في الإسمنت ومواد البناء، وكذا المعاملات الاقتصادية غير الرسمية مع الوافدين لشراء الإسمنت من المصنع، المعاملات مع المقاولين المحليين بأرباح خرافية، إضافة إلى تجارة العقار باعتبار أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى عائلات تملك أراضي فلاحية يرغبون في استغلالها بعيدا عن النشاط الفلاحي، لأنه يتطلب الوقت والجهد الكبير، فطبيعة العمل في المصنع لا تسمح بذلك.

من بين النتائج الإيجابية لتحسن الوضع المادي للأفراد هو ظهور توجه جديد لدى سكان المنطقة باستصلاح بعض الأراضي البور بغرس

أشجار الزيتون وبعض الأشجار المثمرة، خاصة بالنسبة للعائلات التي استفادت من الدعم الفلاحي، حيث كشفت دراستنا على رغبة المبحوثين في الرجوع إلى العمل الفلاحي إذا ما توفرت لديهم الإمكانيات المادية ومياه السقي، لكن تبقى مساحات الأراضي المستغلة قليلة بالمقارنة مع مساحات الأراضي الفلاحية التي استغلت في مجال البناء والتجزئة الترابية لبيعها.

9-أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تدني المستوى التعليمي للمبحوثين، والذي يرجع سببه إلى عدم الاهتمام بتعليم الأبناء، وقلة الإمكانيات المادية إضافة إلى العزلة المكانية والبعد عن المدارس والمراكز الثقافية بالمقارنة مع الأوساط الحضرية، مما ساهم في محدودية إطلاع الريفي بما يدور من حوله، الشيء الذي أدى إلى محدودية طموحه التعليمي والمهني قبل التحاقه بالعمل في المصنع الذي أدى إلى سعي المبحوثين لرفع مستواهم التعليمي والثقافي، للحصول على منصب عمل أحسن، ودخل أكبر، لتحقيق مكانة اجتماعية أفضل، وتعتبر هذه النتيجة من أهم الآثار الثقافية التي أحدثها وجود المصنع في المنطقة، أين أصبح الريفي عامل المصنع يتعامل مع من هم أكبر منه مكانة علمية واجتماعية، من جنسيات وبلغات مختلفة، مما خلق لديه دافعية أكبر لرفع مستواه التعليمي.

10- برغم ميل الريفي عامل المصنع لرفع مستواه التعليمي والثقافي، إلا أنه لا يزال متمسك بعاداته وتقاليده، وبعض ممارسته اليومية، مع وجود نوع من الازدواجية بين الزي الريفي والحضري عند شباب المنطقة، بغض النظر عن متغير التعليم أو المهنة، أين أصبح من الناذر أن نرى أحد شباب مرتديا اللباس التقليدي بشكل دائم، إلا في المناسبات، كلباس البرنوس في الأعراس والقشابية في الشتاء.

11- برغم تحسن الوضع المادي للأفراد بعد إلتحاقهم بالمصنع للعمل بشكل دائم، فالقيمة المعنوية للأرض لم تتراجع لديهم، على اعتبار أنها إرث الأجداد وثروتهم الوحيدة، إلا أنهم لا يرون لها مستقبلا زاهرا في مجال الفلاحة، نظرا لقلة الإمكانيات التي يتطلبها العمل الفلاحي، وقلة الأمطار، إضافة إلى التلوث البيئي الذي أحدثه المصنع على المنطقة، مما أدى إلى استغلال الأراضي الفلاحية في غير الفلاحة باستعمالها في بناء المساكن، أو تجزئتها لبيعها، أو استغلالها لإنجاز المرافق التابعة للمصنع، مما أدى إلى تغير الطابع الفلاحي، والملامح الفيزيقية للمنطقة.

XVI-خاتمة:

1-حدوث تغير في نمط كثير من الأسر داخل القرية، حيث وجدت الأسر النواة نتيجة لتفكك عدد كبير من الأسر الممتدة، كما لوحظ

رغبة عدد كبير من الشباب المقبل على الزواج في مسكن مستقل إن سمحت الظروف المادية، هذه النتيجة تشير إلى نوع من التحول من نمط الأسرة الممتدة المميزة في الأساس للمجتمع الريفي، هذا مع ملاحظة وجود عدد من الأسر الممتدة التي ترتبط معا في المأكل والمشرب وتفصل في وقت النوم فقط، ولكنها في تناقص مستمر يوما بعد يوم.

والملاحظ كذلك ميل الشباب لفكرة الزواج المبكر، والزواج بالمرأة العاملة وهو توجه جديد لسكان المنطقة.

2-يعتبر الحجم الصغير للأسرة أحد المحكات التي تشير إلى تبني قيم وأفكار حضرية، حيث لوحظ انخفاض حجم الأسرة في القرية، خاصة بين المتعلمين، بل ورغبة الكثير منهم في إنجاب طفلين أو ثلاثة على الأكثر، حيث يشير ذلك إلى ربط الإنجاب بالدخل والظروف الاقتصادية، كما توجد كذلك الأسرةَ كبيرة الحجم بالقرية التي يتراوح عدد أبنائها بين خمسة وسبعة أبناء، وذلك لعدة أسباب منها كثرة الإنجاب تجلب الرزق، والأبناء عزوة، وحفاظا على بقاء واستمرار العائلة، مع عدم التمييز بين إنجاب الذكور والإناث، أي أن تبني الريفي عامل المصنع لقيم حضرية جديدة تمثلت في توجهه إلى تنظيم النسل، لا ينفي وجود من يرفض هذه الفكرة.

3-حدوث تغيرات كبيرة فيما يخص نضرة الريفي عامل المصنع لمكانة المرأة في القرية وتمثلت هذه التغيرات في ما يلي: التأكيد على فكرة تعليم الإناث، وعدم التمييز بين الذكور والإناث من حيث التربية والتعليم.

4-تغيرت نظرة الريفي للمرأة العاملة، حيث كان عمل المرأة فكرة مرفوضة في الوسط الريفي، لكن حاليا لوحظ توجه الكثير من الريفيين لتأييد فكرة عمل المرأة ورغبتهم في الزواج من نساء عاملات لأن الظروف المادية دفعت بهم إلى ذلك، إضافة إلى أن المرأة العاملة أكثر إحساسا بالمسؤولية، مما يسمح بإشراكها في اتخاذ القرارات العائلية.

5-تغير كبير في أسلوب المعاملة داخل الأسرة بين الآباء والأبناء، فبعد ما كان يعتمد على القسر والضغط وتنفيذ الأوامر، أصبحت المعاملات تقوم على أساس اللين والإقناع، وارتبط التغير في العلاقات الأسرية بالغياب الجزئي,والمرحلي لأساليب الضبط الاجتماعي التقليدي داخل القرية؛ نتيجة لاستقلالية الأفراد المادية والمعنوية وحريتهم في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية، وزيادة وعي الأفراد لحماية وحفظ حقوقهم باللجوء إلى الأجهزة الرسمية عند أي مشكل.

6-نظرا لظروف العمل لوحظ تغير على مستوى العلاقات القرابية، حيث اشتكى الكثيرون من عدم وجود الوقت الكافي للقيام

بالواجبات التي كانوا يقومون بها من قبل، كزيارة الأقارب والجيران وتواصلهم معهم، هذا بالرغم من استمرار صور وأشكال التماسك الأخرى، خاصة في المناسبات كالأفراح والمآتم وغيرها، باعتبار ذلك واجب ومن باب التضامن مع سكان القرية.

7- أثبتنا ميدانيا عدم ميل سكان المنطقة للهجرة من القرية برغم ظروفهم الصعبة، ويرجع ذلك لتمسكهم بالأرض من جهة والخوف من الإقامة في المناطق الحضرية من جهة أخرى، نظرا لما يسمعه الريفي من صعوبات العيش في الأوساط الحضرية، ولأنهم يرغبون في تربة أبنائهم على العادات والقيم الاجتماعية التي نشأ عليها آباؤهم وأجدادهم.

8-ترتب على تغير النشاط المهني للريفيين بعملهم في المصنع بأجر ثابت ولساعات محددة يوميا انتعاش اقتصادي لسكان المنطقة، نتج عنه تحولات اجتماعية وثقافية، وبروز علاقة وثيقة بين الجوانب الاجتماعية المتحولة والمجال الفيزيقي، على اعتبار هذا الأخير (المجال الفيزيقي) الإطار المادي العاكس للتحولات الاجتماعية التي تمثلت في ما يلي:

تحسن وثبات الدخل الشهري لعمال المصنع، والقضاء الكلي على البطالة في المنطقة، أدى إلى تحسن الظروف المعيشية، وتغير بعض القيم الاستهلاكية في القرية، بتوجه الكثيرين لشراء السلع الكمالية،

وامتلاك الأجهزة الكهرومنزلية بكل أنواعها، حيث أثبتت الملاحظة الميدانية عدم التفريق بين منزل في المدينة ومنزل في القرية ميدان الدراسة، من حيث التجهيزات المنزلية بكل أنواعها، أين أصبح الريفي عامل المصنع يشتكي من قلة وعدم كفاية الدخل نظرا لهذه التغيرات في مستوى النمط المعيشي.

ميل أصحاب المدخرات في القرية إلى استثمارها في مجال البناء أو شراء الأراضي الفلاحية وغير الفلاحية، مما أثر سلبا على المجال الفلاحي باستغلاله استغلالا فاحشا، وتقليص الأراضي الفلاحية بغزو الإسمنت عليه، إضافة إلى ما تطلبه إنشاء المصنع من استهلاك كبير للمجال على حساب الأراضي الفلاحية، كالطرق ومراكز تقديم الخدمات ولو بشكل بسيط وبطريقة عشوائية وغير مخططة، كمرحلة أولى لوجود هذا النوع من الخدمات، مما أدى إلى تغير الملامح الفيزيقية للمجال الفلاحي في المنطقة، خاصة بعد التوسعات التي سوف تتم مستقبلا للنشاط الصناعي الخاصة بصناعات استخراجية أخرى.

التغير الكلي للنمط العمراني الريفي، أين كان المنزل أو الدار انعكاسا واضحا للحياة الريفية ومعبرا عن النمط المعيشي البسيط والمقومات الاجتماعية التي تعكس شخصية الريفي، وظهور نمط عمراني حضري تمثل في سكن الطوابق وشبه عمارات، تعكس ميل الريفي إلى السكن في

المنزل الفخم، الذي تتوفر فيه كل المرافق الضرورية للحياة المترفة، إضافة إلى ميلهم لامتلاك أحسن أنواع السيارات للتباهي والمفاخرة، وهي خاصية جديدة ودخيلة على المجتمع الريفي.

ولتلبية هذه المتطلبات أصبح لدى الريفي عامل المصنع ميل أكبر للقيام بأنشطة اقتصادية أخرى لتحسين دخلهم وتحقيق طموحاتهم، وأهم هذه الأنشطة التجارة، حيث لوحظ أن النشاط الاقتصادي للمصنع قد فتح أمام سكان المنطقة آفاقا جديدة للتجارة في الإسمنت ومواد البناء، وكذا المعاملات الاقتصادية غير الرسمية مع الوافدين لشراء الإسمنت من المصنع، المعاملات مع المقاولين المحليين بأرباح خرافية، إضافة إلى تجارة العقار باعتبار أن أغلبية أفراد العينة ينتمون إلى عائلات تملك أراضي فلاحية يرغبون في استغلالها بعيدا عن النشاط الفلاحي، لأنه يتطلب الوقت والجهد الكبير، فطبيعة العمل في المصنع لا تسمح بذلك.

من بين النتائج الإيجابية لتحسن الوضع المادي للأفراد هو ظهور توجه جديد لدى سكان المنطقة باستصلاح بعض الأراضي البور بغرس أشجار الزيتون وبعض الأشجار المثمرة، خاصة بالنسبة للعائلات التي استفادت من الدعم الفلاحي، حيث كشفت دراستنا على رغبة المبحوثين في الرجوع إلى العمل الفلاحي إذا ما توفرت لديهم الإمكانيات المادية ومياه السقي، لكن تبقى مساحات الأراضي المستغلة قليلة بالمقارنة مع

مساحات الأراضي الفلاحية التي استغلت في مجال البناء والتجزئة الترابية لبيعها.

9-أوضحت نتائج الدراسة الميدانية تدني المستوى التعليمي للمبحوثين، والذي يرجع سببه إلى عدم الاهتمام بتعليم الأبناء، وقلة الإمكانيات المادية إضافة إلى العزلة المكانية والبعد عن المدارس والمراكز الثقافية بالمقارنة مع الأوساط الحضرية، مما ساهم في محدودية إطلاع الريفي بما يدور من حوله، الشيء الذي أدى إلى محدودية طموحه التعليمي والمهني قبل التحاقه بالعمل في المصنع الذي أدى إلى سعي المبحوثين لرفع مستواهم التعليمي والثقافي، للحصول على منصب عمل أحسن، ودخل أكبر، لتحقيق مكانة اجتماعية أفضل، وتعتبر هذه النتيجة من أهم الآثار الثقافية التي أحدثها وجود المصنع في المنطقة، أين أصبح الريفي عامل المصنع يتعامل مع من هم أكبر منه مكانة علمية واجتماعية، من جنسيات وبلغات مختلفة، مما خلق لديه دافعية أكبر لرفع مستواه التعليمي.

10- برغم ميل الريفي عامل المصنع لرفع مستواه التعليمي والثقافي، إلا أنه لا يزال متمسك بعاداته وتقاليده، وبعض ممارسته اليومية، مع وجود نوع من الازدواجية بين الزي الريفي والحضري عند شباب المنطقة، بغض النظر عن متغير التعليم أو المهنة، أين أصبح

من الناذر أن نرى أحد شباب مرتديا اللباس التقليدي بشكل دائم، إلا في المناسبات، كلباس البرنوس في الأعراس والقشابية في الشتاء.

11- برغم تحسن الوضع المادي للأفراد بعد إلتحاقهم بالمصنع للعمل بشكل دائم، فالقيمة المعنوية للأرض لم تتراجع لديهم، على اعتبار أنها إرث الأجداد وثروتهم الوحيدة، إلا أنهم لا يرون لها مستقبلا زاهرا في مجال الفلاحة، نظرا لقلة الإمكانيات التي يتطلبها العمل الفلاحي، وقلة الأمطار، إضافة إلى التلوث البيئي الذي أحدثه المصنع على المنطقة، مما أدى إلى استغلال الأراضي الفلاحية في غير الفلاحة باستعمالها في بناء المساكن، أو تجزئتها لبيعها، أو استغلالها لإنجاز المرافق التابعة للمصنع، مما أدى إلى تغير الطابع الفلاحي، والملامح الفيزيقية للمنطقة.

V- استنتاجات الدراسة :

أدى وجود مصنع الاسمنت بالوسط الريفي، المتمثل في قرية الدبيل بدائرة حمام الضلغة، إلى تغير نظامها الاقتصادي ، من نظام فلاحي حرفي، إلى نظام صناعي والذي ترتب عليه تغير الملامح الاجتماعية، والثقافية، بتغير طبيعة البناء الأسري السائد من نمط أسري ممتد إلى نمط أسري نووي وكذا تغير طبيعة العلاقات الأسرية والاجتماعية،

وتغير النمط الاستهلاكي والمعيشي بالانتقال من الضروريات إلى الكماليات.

وكنتيجة لهذه التغيرات حدث تغير واضح للملامح الفيزيقية للمنطقة بتغير النمط العمراني الريفي وتغير أساليب استخدام المجال الفيزيقي الريفي ذو الطابع الفلاحي.

- قائمة المراجع المعتمد:

1- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الثاني، الأنماط والمشكلات، دار المعارف، القاهرة، 1986.

2- المنجد الأبجدي ، ط1، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، بدون ذكر السنة

3- جميل صليبا القديم الفلسفي،الشركة العالمية للكتاب ،مكتبة المدرسة، دار الكتاب العالمي،الدار العالمية الإفريقية العربية،دار التوثيق بيروت، لبنان 1994.

4- ر.بورون وف،توريكو ، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ، ترجمة ، الدكتور سليم حداد ، ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بحد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2007.

5- المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، ط1، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، 2000.

6- السيد عبد العاطي السيد ، علم الاجتماع الحضري ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2006.

7- محمد عاطف غيث ، علم الاجتماع الحضري ، مدخل نظري ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، بدون ذكر السنة.

8- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، علم الاجتماع الريفي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، 2005.

9- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1997.

10- مخطط مجلس الشيوخ لدوار الضلعة، المسجل بموجب قرار في 1889/02/04، تم إنجاز هذا المخطط في فترة الاستعمار الفرنسي بعد أول عملية مسح أراضي للمنطقة.

11- محمد الجوهري ، عبد الله الفريجي ، طرق البحث الاجتماعي ، ط 5 ، دار المعرفة الجامعية ، الأزاريطة، الإسكندرية ، 1997.

12- إحسان محمد حسن ، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي ، ط 2 ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، 1986.

13- بوخيط، واقع القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية . باعة أرصفة وسط مدينة قسنطينة نموذجا . ، رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية، تحت إشراف الدكتور : إبراهيم التهامي ، معهد علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 1998-1999.

14- GRWITZ. M. méthodes des Sciences sociale. E diction DALLOZ. Paris .8éme eitiono 1990.P 779.